



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المجلس الشعبي الوطني

الجريدة الرسمية

للمداولات

الإدارة والتحرير: المجلس الشعبي الوطني 18 شارع يوسف زيوخود - الجزائر الهاتف: 73.86.00 الفاكس: 74.03.89 ح - ب ج : عون محاسب 74-8123 مفتاح 63	الإشتراك السنوي	
	خارج الوطن 1.000 دج.	داخل الوطن 600 دج.
المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.		ثمن النسخة الواحدة 15 دج.

الفترة التشريعية السادسة

الدورة العادية الأولى

الجلسة العلنية المنعقدة

يوم الأحد 28 أكتوبر 2007

فهرس

- مواصلة مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2008

محضر الجلسة العلنية العاشرة المنعقدة

يوم الأحد 28 أكتوبر 2007 (ليلا)

الرئاسة : السيد عبد العزيز زباري، رئيس المجلس الشعبي الوطني.

تمثيل الحكومة : السيد كريم جودي، وزير المالية.

افتتحت الجلسة في الساعة التاسعة والدقيقة السابعة ليلا

الرئيس : بسم الله الرحمن الرحيم.
الجلسة مفتوحة.

كما يجب التذكير بأن هذه الزيادة موجهة إلى السيارات المتحركة بواسطة هذه المادة والضامنة للنقل العمومي والبضائع. إن دخول هذه المادة حيز التطبيق، إن تم التصويت عليها من قبل نواب الشعب وهذا ما لا نرجوه، وأشكر اللجنة على حذف هذه المادة.

2- سيدي الرئيس، أما يخص المادة 59 والمتعلقة بالسكنات الاجتماعية الممولة من قبل الدولة والمتنازل عنها لشاغليها وهذا للسكنات المستفيدة من الإعانات العمومية في إطار التدابير المتعلقة بالمساعدة المقدمة من قبل الدولة من أجل التمليك لا يمكن التنازل عنها من قبل مالكيها خلال مدة يجب ألا تقل عن 15 سنة، وهذا في ضوء مشروع هذا القانون، وعليه فإن ملف السكنات هو ملف شائك يتطلب تأطيرا ضمن إستراتيجية منسجمة ومتناسقة مع نظرة طويلة المدى لامتصاص العجز المسجل في عدد الوحدات السكنية مع الأخذ بعين الاعتبار الطلبات الجديدة المقدرة بـ 250.000 طلب سنوي.

فرغم الضغط المسجل الناجم عن العجز الكبير المسجل في هذا الميدان، فإن قطاع البناء قد تم تجريده من أحسن مؤسساته في الإنجاز وهذا من خلال تطبيق مخطط التعديل الهيكلي وبهذا تبخرت الخبرات المهنية في هذا الميدان.

إن عملية توزيع السكنات بعدد غير كاف بالنسبة إلى الطلب، أصبحت مشكلة عويصة للمنتخبين المحليين الذين أصبحوا يخشون من رد الفعل العفوي للمواطنين المعنيين الذين ينددون بالتماطل في دراسة الملفات وغياب الشفافية، وتجدر الإشارة إلى أنه رغم الترسانة القانونية الحالية المتعلقة بالسكن وصدور المراسيم لكنها لم تتمكن من القضاء على هذه الآفة مع علم الجميع بظاهرة تزايد عدد السكنات الشاغرة الناجم عن وجود

نواصل أشغالنا بمتابعة مناقشة مشروع قانون المالية والميزانية لسنة 2008، وأحيل الكلمة إلى السيد بوعلام بوزيدي، فليتنفضل.

السيد بوعلام بوزيدي : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السادة الوزراء،
زميلاتي زملائي الأعزاء،

إخواني الصحفيين. لاحظنا في مشروع قانون المالية لسنة 2008 عدة نقاط مستمدة من برنامج التجمع الوطني الديمقراطي المعد في الانتخابات التشريعية التي جرت في 19 ماي سنة 2007، وهذا بفضل القيادة الحكيمة لأمينه العام السيد أحمد أويحي الذي يبلغ تحياته إلى كل نواب المجلس الشعبي الوطني.

سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني،
ارتأينا في ضوء قراءتنا المتأنية لمشروع قانون المالية لسنة 2008، ونظرا إلى الوقت المحدد لكل متدخل أن نركز مداخلتنا بخصوص مادتين تنعكسان مباشرة على القدرة الشرائية للمواطن، وهما :

1- المادة 42 التي تنص على زيادة في سعر الغازوال بنسبة 100٪ نتيجة الانتقال من 0.30 للتر إلى 0.60 للتر الواحد.

إن الزيادة المقترحة في هذه المادة تؤدي إلى تدهور خطير في القدرة الشرائية للمواطن، لا سيما العمال ناهيك عن البطالين،

سيدي الرئيس،

هناك تعليمة أصدرتها الحكومة بخصوص ...

الرئيس : شكرا السيد بوعلام بوزيدي، وأحيل الكلمة إلى السيد حاج بشيخ، فليتنفضل.

السيد حاج بشيخ : شكرا سيادة الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي النواب،

الأسرة الإعلامية،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية أهني الشعب الجزائري بمناسبة الذكرى الخامسة والأربعين لاسترجاع السيادة على الإذاعة والتلفزيون والذكرى الثالثة والخمسين لاندلاع ثورة التحرير المجيدة.

أما بعد؛

إننا اليوم بصدد مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2008.

من المعروف لدى الجميع أن الفاتورة الغذائية في تطور خطير وتبعيتها للبلدان الغربية في تصاعد، مما يمس سلبا بأمننا الغذائي.

لذلك نرى بصفقتنا نواب الشعب، أنه بات من الضروري تدخل الحكومة لاتخاذ الإجراءات التي تعزز قدرة الفلاحين من أجل الحصول على بذور عالية المردودية والجودة في كل المنتجات وذلك بالتعاون الدولي وخاصة (جنوب - جنوب).

ولا بأس من سرد مثال على ذلك، كدول ماليزيا وإيران والبرازيل التي حققت الاكتفاء الذاتي في مجال الحبوب، واتخاذ التدابير البعيدة المدى مثل :

- إعادة النظر في قانون العقار الفلاحي رقم 19-87.

- الإسراع في عملية مسح الأراضي عبر الوطن التي تعرف تباطؤا وذلك بإدماج خبراء العقار الخواص، مما يسمح لنا بالتطبيق الميداني للقانون رقم 25-90، الذي ينعكس إيجابيا على المردودية وتطور الاستثمار لوجود العقود التي تسهل القروض واستقرار الفلاحين في أراضيهم والتقليص من عدد الأراضي البور.

- إعادة تنشيط الصندوق الوطني للكوارث الطبيعية التي عاناها الفلاحون مثل الفيضانات والحرائق والمناخ السلبي كالتالي مست منتوج البطاطا الموسمية والكروم لعامين متتاليين.

الثغرات القانونية، وذلك منذ إصدار القانون رقم 01-81 وكذا مساهمة المتلاعبين به، فلا يخفى على أحد أن ثلث طلبات السكن تتوفر فيها شروط الاستفادة من السكن الاجتماعي دون نسيان أولئك الذين مأواهم عند الأقارب أو الأصهار أو الخواص ناهيك عن أولئك الذين هم بدون مأوى قار.

تطمح الجزائر إلى تحقيق برنامج فخامة رئيس الجمهورية المتمثل في مشروع إنجاز مليون وحدة سكنية في إطار المخطط الخماسي إضافة إلى مرافقها الضرورية، فكيف يمكن تحقيق ذلك ونحن نفتقر إلى سياسة تمكنا من استغلال ثرواتنا الطبيعية، بإحداث عدد من المحاجر ومركبات لإنتاج الإسمنت تمكنا من رفع قدراتنا الإنتاجية من حيث مواد البناء؟

بناء على ما سبق ذكره فيما يخص المادة 59 نقترح ما يأتي :
- عدم قابلية السكنات الاجتماعية للتنازل عنها مهما كانت الأسباب والمبررات.

- وفيما يخص السكنات المستفيدة من الإعانات العمومية في إطار التدابير المتعلقة بالمساعدات المقدمة من قبل الدولة بخصوص أجل التمليك، فلا يمكن التنازل عنها من قبل مالكيها خلال مدة تقل عن 25 سنة، حتى نمنع المستفيدين من البيع والحصول على الربح السريع.

السيد الرئيس،

أطرح بعض التساؤلات :

- أين وصلت عملية تطهير المؤسسات العمومية؟
- ماهي المؤسسات العمومية التي يجب تطهيرها؟

كما أطرح بعض التساؤلات بخصوص الخصخصة، فقد لاحظنا في المدة الأخيرة أن الوزارة المعنية والشركات المخصصة لتسيير أملاك الدولة أصبحوا يخصصون المؤسسات التي لها خبرة ووضعية مالية مريحة ومخططات عمل وهذا ما نتأسف له.

كذلك، سيدي الرئيس، لاحظنا وجود سياسة التضامن التي نراها اليوم متمثلة في توزيع الحافلات في البلديات وكذا قفة رمضان وهذا ما نتأسف له، لهذا سيدي الرئيس، نقترح إلغاء هذه الوزارة على أن تصبح دائرة فقط، وأطلب إجراء تحقيق حول تسيير هذه الوزارة، التي أصبحت كمؤسسة خاصة أو ملكا لبعض الأشخاص، وتم من خلالها انتهاك الحريات النقابية وطرد العمال، فهذه الوزارة لا مكان لها بين الوزارات وأتمنى أن تكون تابعة لوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي حتى تتمكن من متابعة أعمالها كبرلمانيين وأنا أتكلم بصفتي نقابيا لأن هناك مشاكل عديدة في هذه الوزارة.

من خلال استقراء مشروع قانون المالية لسنة 2008، يتبين للقارئ أن الدولة خصصت أموالا باهضة من أجل إنعاش النمو الاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي للمواطن، إلا أننا لا نجد دائما كاملا وشاملا لعدة اعتبارات يعلمها الخاص والعام، والدليل على ذلك عدم رضا المواطن ولا سيما الشاب بصفة خاصة على تسيير هذه الاعتمادات المالية الباهضة، وعدم فتح المجال لممارسة الرقابة عليها بصفة شفافة وواضحة.

سيدي الرئيس،

سأختصر مداخلتني، بالاختصار على بعض النقاط التي شملتها بعض مواد مشروع قانون المالية لسنة 2008 والتي لم تكن متعمدة في اعتقادي نظرا إلى نقص وعدم كفاية المعطيات التي تم الارتكاز عليها في إعداد مشروع هذا القانون، حيث أنه وبالرجوع إلى الفصل الرابع من أحكام مشروع هذا القانون والذي جاء تحت عنوان "أحكام مختلفة مطبقة على العمليات المالية للدولة"، فإن المادة 75 منه المعدلة والمتممة لأحكام المادة 99 من قانون المالية لسنة 2007، والتي أقرت تعويض الشاليهات المنجزة على إثر زلزال سنة 1980 لولايات الشلف وعين الدفلى وتيسمسيلت وتيارت، فإن هذه المادة أقصت ولاية غليزان التي بدورها تأثرت جراء ذلك الزلزال وبها أكثر من 200 شاليه منجزة ومقسمة على كل من بلديتي عين طارق وعمي موسى.

ويعاب على هذه المادة أنها تطرقت إلى تعويض الشاليهات المنجزة على إثر الزلزال فقط، فكيف إذن يتم تعويض الشاليهات المنجزة على إثر عوامل أخرى؟ كما هو الحال بالنسبة إلى بلدية لحلاف في الولاية نفسها التي بها أكثر من 30 شاليه أنجزت جراء إنشاء سد قرقر، ومن الذي يتحمل نتائج الأخطار والأمراض التي سوف يتعرض لها قاطنو هذه الشاليهات؟

سيدي الرئيس،

من المستحسن أن نجد مشروع هذا القانون قد التفت إلى ضحايا زلزال سنة 1980 وخصص مبلغا ماليا هاما من أجل تعويضهم بسكنات تكفل لهم العيش الكريم. لكن قد يكون أجمل لو تم نقل جميع الوقائع على حقيقتها سيما فيما يخص سكان الأرياف والفلاحين الذين تعرضت أملاكهم وأموالهم ومواشيهم وحيولهم وعتادهم للنهب والسرقة من قبل الجماعات الإرهابية، وحررت محاضر رسمية على ذلك، إلا أنه وإلى حد الآن لم تول صرخاتهم أي اهتمام، رغم وجود منشور وزاري يقر تعويض سرقات السيارات، إلا أنه لم يشر إلى الفئة المذكورة آنفا وهي الفئة الكبيرة المتضررة وهي فئة الفلاحين الذين تعرضوا لسرقة حيولهم وعتادهم الفلاحي جراء الأعمال الإرهابية.

فكما تعرفون عانى منتوج الكروم من المناخ السلبي لمدة عامين متتاليين، مما جعله في خطر وأثر على مردوده وتسبب في تقليص فرص الشغل، حيث تشغل الكروم 90 يوما في السنة في الهكتار وتحفظ التربة من الانجراف المائي والهوائي، وتحفظ البيئة حيث أن 1 هكتار من الكروم يساوي 10 هكتارات من الصنوبر.

كما أن الكروم تغرس متكيفة في المناطق شبه الجافة، وكما تعلمون فمداخل هكتار واحد من الكروم تقدر بمبلغ 50 مليون سنتيم حتى 70 مليون سنتيم.

وقد مرت على ذلك سنتان، مما أثر سلبا على الفلاحين الذين لم يتمكنوا من تسديد ديونهم وتوفير لقمة العيش لأنفسهم. لذلك بات من الضروري بامكان إيلاء هذه الثروة الطبيعية الناجحة بشمالنا عناية خاصة وخاصة جدا.

- تبسيط إجراءات دعم المنتج، وبذلك نكون قد تعلمنا أن نصطاد السمك بدلا من أكله جاهزا اقتداء بالمثل الصيني الشائع.

كما نقترح تخفيض الرسوم أو إلغاءها بخصوص المواد الأولية للأعلاف الخاصة بالماشية والدواجن والأسمدة ومختلف الأدوية الفلاحية البيطرية أو المتعلقة بوقاية النباتات، وكذا إعفاء الفلاحين من الضرائب.

وأختم مداخلتني بكلمة الدكتور البرازيلي جوزيو دو كاسترو، الطبيب البرازيلي الشهير الداعية إلى مكافحة الجوع، إذ قال: "الحرمان يعني الحرمان من حيازة الأرض والحرمان من العمل وكسب الأجر والدخل، بل الحرمان من الحياة والمواطنة، وعندما يصل المرء إلى حد عدم القدرة على الحصول على ما يقيم أوده فإن ذلك يعني أنه قد حرم قبل ذلك من كل شيء آخر وهو شكل جديد من أشكال النفي من الوجود. إن هذه الحياة هي كالموت سواء بسواء". وشكرا.

الرئيس: شكرا السيد حاج بشيخ، وأحيل الكلمة إلى السيد بن عبد الله حساني، فليتفضل.

السيد بن عبد الله حساني: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد الرئيس، السادة الوزراء، زميلاتي، زملائي النواب، أسرة الإعلام.

فذلك الشاب المقيص البطال لم يجد أمامه ما يكفل له العيش الكريم، بل وجد أمامه فقط الطرق المعبدة للانحراف.

لذا فإننا نقترح فسخ المجال للشباب لطرح مشاكلهم بكل وضوح وشفافية، لكي يتسنى لهم المشاركة في إيجاد حلول لمشاكلهم بصفة جادة ونهائية.

وفي مجمل القول، سيدي الرئيس وبخصوص وزارة الشباب والرياضة...

الرئيس : شكرا السيد بن عبد الله حساني، وأحيل الكلمة إلى السيد يوسف بودة... غائب، إذن أحيل الكلمة إلى السيد عبد الرحمان سهلي، فليتنفضل.

السيد عبد الرحمان سهلي : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس، السيدات والسادة الوزراء والإطارات المرافقة لهم، زميلاتي، زملائي النواب، أيها السادة الحضور.

بداية وبمناسبة الذكرى 45 لاسترجاع السيادة الوطنية على مؤسستي الإذاعة والتلفزيون، أتقدم إلى جميع عاملات وعمال المؤسستين بالتهاني الخالصة متمنيا لهم النجاح والتطور في جميع المجالات. وخابت الألسنة الأثيمة التي وصفتها باليتممة، فهي مؤسسة سليمة تستحق التكريم والتدعيم.

أما عن مشروع قانون المالية لسنة 2008، المعروف علينا للنقاش، والذي لا يختلف في مضمونه العام عن القوانين السابقة له بداية من سنة 2005، والتي تميزها سياسة دعم برنامج النمو المقرر من قبل السيد رئيس الجمهورية ومنه أتناول النقاط الآتية :

إن التدابير التشريعية التي جاءت في مشروع هذا القانون هامة جدا، مما يتطلب تدعيمها وتثمينها بالرغم من عدم إيلاء العناية اللازمة لإصلاح الجباية المحلية التي تمثل عملية إثراء بلا سبب بالنسبة إلى قطاعات أخرى، وتبقى البلديات والولايات محرومة منها والأمثلة على ذلك عديدة.

إن دعم الأسر للحصول على السكن عن طريق قروض بفوائد حتى وإن كانت منخفضة جدا، فإن فئة كبيرة من المواطنين الذين هم بحاجة ماسة إليها سوف يحرمون منها بسبب الفوائد الربوية.

لذا فإننا نوقع على لسان هؤلاء الضحايا من أجل إنصافهم والتكفل بانشغالهم المتمثل في إيجاد حل يمكنهم من التعويض عن تلك السرقات والنهب.

سيدي الرئيس،

لقد تفتنت الدولة لمسألة ديون المجالس الشعبية البلدية واستحدثت بالمناسبة المادة 78 من مشروع هذا القانون من أجل تغطيتها، وذلك عن طريق اعتمادات تم تقييدها في ميزانية الدولة.

إننا وبهذه المناسبة نشتم ما تبذله الدولة من جهود جبارة بهدف إرساء التوازن المالي للبلديات التي ليست لها موارد كبيرة، كما لا يفوتني التنويه بأن هناك مجموعة من المقاولين تصرخ منذ سنة 1997 لعدم تلقي أجور مقابل عملها، حيث بنت في إطار المخطط الاستعجالي لسنة 1997 قريتين متضررتين من جراء الإرهاب وهما قرية حد الشكالة وقرية سوق الحد وهذا بموجب أمرشفي ولكن وإلى يومنا هذا لم تنصفهم لا السلطات العليا ولا القضاء بالرغم من حيازتهم على معاینات ومحاضر للخبراء علما أن عددهم يفوق العشرين مقاولا.

كما أننا سيدي الرئيس، نبلغكم بانشغال سكان حي بأكمله ونحن على مشارف نهاية سنة 2007 بدائرة جديوية بولاية غليزان، الذين ينتظرون منذ أكثر من 15 سنة وصول الكهرباء إلى بيوتهم رغم أن هذا الحي يحوي أكثر من 30 مسكنا ويقع بوسط مدينة جديوية، ونحن نقدم اعتمادات مالية باهضة في هذا الجانب لكننا لم نتكفل بحي صغير، حيث بقي سكانه منذ أكثر من 15 سنة يعانون عدم إيصالهم بالكهرباء.

لذا ألتمس من سيادتكم أن تنظروا إلى هذا الانشغال بكل جدية.

كما لا يفوتني سيدي الرئيس، أن أوجه باسمي وباسم جميع شباب ولاية غليزان أسمى عبارات التقدير والاحترام وأخلص التمنيات لفخامة رئيس الجمهورية الذي قرر فتح وبكل شفافية ملف الشباب، هذه الفئة التي تمثل نسبة 70٪ من سكان هذا الوطن العزيز، لا سيما التطرق إلى ظاهرة الحرقة، فعلىنا على الأقل معرفة سبب ذلك سيدي الرئيس، وبخصوص هذه النقطة أتذكر أنه في يوم من الأيام وبمحكمة من محاكم الجزائر سألت القاضي متهمها حراقا: إلى أين كنت تنوي الذهاب؟ وفي الجلسة ذاتها كانت هناك قضية متعلقة بتهرب المفرقات، فأجابته المتهم: "سيدي الرئيس، إنني أهرب نفسي" فهذه العبارة ذات معنى ودلالة كبيرين.

اللائق لهم والتجهيزات اللازمة للعمل بالمستشفيات مع دعوة السلطات المحلية إلى إيوائهم بمساكن تليق بما يقدمونه من خدمات لا يمكن تقديرها بثمن.

- قطاع الموارد المائية :

أتمس من السيد الوزير توجيه الوكالة الوطنية للسدود من أجل إتمام مشاريع بعض السدود المتوسطة التي شرعت فيها بولاية الأغواط كسد خثف سيدي براهيم بثلاثة سيدي سعد وسد السكلافة ببلدية وادي مزي والقيام بتسجيل وإنجاز :

- سد سبثاف،
- سد الغربية ببلدية تاجر ونة،
- سد سيدي بوزيد.

والتي تمثل كلها مصادر مياه فلاحية إلا أنها مهمة والإمكانات المحلية غير قادرة على تجنيدها واستغلالها.

وفي الأخير، أسجل وبكل ارتياح العناية الخاصة التي أولاها السيد رئيس الجمهورية في اجتماعه الأخير بالحكومة والولاية للبحث عن أسباب الانحراف العديدة التي أصبحت تنتهجها فئة من الشباب للتعبير عن استيائها وتذمرها ومحاولة إثبات وجودها بالاستهلاك المفرط للمخدرات والانتحار والهجرة عبر البحار وغيرها، وترتيب معالجة هذه الظاهرة الغربية من أولويات سياسة البلاد وتحذيرهم من خطورتها، ودعوته إلى أخذها مأخذ الجد، يعتبر تشخيصا دقيقا للداء وما بقي إلا العلاج العاجل بمراجعة جميع الآليات المنتهجة التي أثبتت فشلها، وبقرارات عملية صارمة تنقذ هؤلاء الشباب من العذاب وتعيدهم إلى الصواب وتفتح لهم في المستقبل الأبواب، وتجعلهم عوامل بناء لا معاول خراب، لأن كوامن هذه النفوس الشابة من شأنها أن تنبت وتزهر وتثمر، إذا ما وجدت من يحتضنها ويتولاها ويرعاها،

وشكرا سيدي الرئيس.

الرئيس : شكرا السيد عبد الرحمان سهلي، وأحيل الكلمة إلى السيد خير الدين غضبان، فليتنفضل.

السيد خير الدين غضبان : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسوله الكريم.

السيد الرئيس المحترم،
السادة ممثلي الحكومة،
السيدات والسادة النواب المحترمين،
الأسرة الإعلامية،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن دعم حليب الأكياس المخصص له مبلغ 20 مليار دج ودعم القمح اللين يعتبر عملية إيجابية بالنسبة إلى سكان المدن الكبرى وما جاورها، إلا أن سكان المدن الداخلية والأرياف لا يستفيدون منه، مما يتطلب تعويضهم بدعم سعر السميد الناتج عن القمح الصلب وحليب الغبرة وذلك تحقيقا لمبدأ العدالة بين جميع المواطنين، خاصة وأن الإمكانيات المالية متوفرة، بيند النفقات غير المتوقعة المقدرة بما يزيد عن مبلغ 26 مليار دج وكذا الإعفاء من جميع الرسوم وخاصة رسمي القيمة المضافة والحقوق الجمركية، لأن مادة السميد تعتبر الغذاء الوحيد والأساسي للمواطنين خاصة الفئات الفقيرة وعديمة الدخل وإن عدم حمايتها من المضاربات وارتفاع الأسعار يعتبر مساسا بالأمن الغذائي للمواطن الذي قد يستغني عن استهلاك أية مادة لكنه لا يستطيع الاستغناء عن الماء والسميد حتى وإن أراد ذلك.

إن إعفاء حليب الأطفال من الرسم على القيمة المضافة يعتبر أمرا إيجابيا والحكومة مشكورة على ذلك.

إن عملية دعم الفلاحين الصغار بالجنوب في استهلاك الطاقة المنخفضة التوتير لا يفيد الفلاح في شيء، لأن المضخات المستعملة لا تشتغل إلا بالطاقة المتوسطة التوتير على الأقل مما يتطلب التصحيح حتى يكون دعما حقيقيا.

السيد الرئيس،
حضرات السادة،

وبخصوص قطاع الداخلية والجماعات المحلية :

أتساءل: متى يتم التقسيم الإداري بإنشاء بلديات وولايات جديدة تخفف من الانعكاسات السلبية الناتجة عن التقسيم الإداري الأخير؟

- قطاع الصحة :

إن انتشار أمراض السرطان بالعديد من ولايات الوطن وبصورة ملفتة للانتباه، يتطلب قيام الوزارة بدراسة معمقة ودقيقة لهذه الظاهرة التي أصبحت ترعب المواطن بولاية الأغواط وخاصة منطقة أفلو.

إن الجهود الكبيرة التي بذلتها الوزارة في توفير الأطباء المختصين بالمناطق النائية التي كان سكانها يعتبرونه حلما بعيد المنال، لقيت استبشارا واسعاً لدى المواطنين وخففت معاناة كبيرة كانوا يتكبدونها.

إلا أن هؤلاء الأطباء مازالوا يحتاجون إلى عناية خاصة تشجعهم على العمل والاستقرار بهذه المناطق وذلك بتوفير جو الاستقبال

الأطر القانونية وعدم احترام حتى قرارات العدالة، حيث أصبحت تسير بشكل شخصي خارج عن جميع الأطر.

كما نجد فيما يتعلق بملف الفلاحين الصغار الذي تطرق إليه مشروع قانون المالية، أن شريحة لا تقل أهمية وهي شريحة الموالين أصبحت مهددة لاعتبارات عديدة، نذكر منها غلاء المواد العلفية الذي أدى إلى ارتفاع أسعارها في الأسواق من جهة، ومن جهة أخرى استيراد اللحوم المجمدة الذي أثر سلبا في هذه الشريحة، كما أن عدم دعم هاته الشريحة بات يهدد مستقبلها تهديدا مباشرا.

كما أن تطور اقتصادنا في هذه الظروف لا يمكن أن يتقدم دون تحسين شبكات الطرق البرية والسكة الحديدية لتنقل الأشخاص والبضائع، واستغلال تجميع المياه السطحية بإنجاز السدود والمحولات المائية وتسهيل وتبسيط إجراءات الاستثمار في كافة المجالات، وعلى سبيل المثال، فإن شبكات الطرق الولائية والوطنية والبلدية في مستوى ولاية المسيلة تفوق 3500 كلم طولي متدهورة بنسبة تفوق 35٪، كما كان للأمطار الطوفانية الأخيرة التي مست المنطقة الأثر البالغ على الهياكل القاعدية والطرق، كما أن شبكة الطرق التي أصبحت مكتنظة بالآليات والسيارات أصبحت تسبب اختناقا كبيرا في حركة السير وخاصة في المدن الكبرى.

إن عدم تسجيل مشاريع للسكة الحديدية وخاصة السريعة منها على غرار (TGV)، والتي تسمح بتنقل الأشخاص والبضائع أصبحت تمثل عائقا حقيقيا لانطلاقه فعليا للاقتصاد والتجارة.

السيد الرئيس،

إن مساواة المواطنين في الضريبة أقرها الدستور، وإننا نتساءل عن تخفيض التعريفات الجمركية لقضبان العجلات المطاطية من نسبة 30٪ إلى نسبة 15٪، وكذا تخفيض تعريفات تجارة الصابون من 30٪ إلى 15٪، وذلك بهدف تشجيع النشاط الاقتصادي كما ورد في الصفحة 19 من تقرير مشروع قانون المالية لسنة 2008 دون التطرق لباقى المتدخلين الاقتصاديين.

كما أن بعض الإجراءات خلفت نوعا من عدم الفهم لدى المواطنين، نذكر منها تدعيم الكهرباء المنزلية للجنوب والتي مست بعض البلديات على حساب بلديات أخرى بولاية المسيلة، رغم أن هذه الأخيرة تضم 47 بلدية ويشملها المناخ نفسه صيفا وشتاء. كما لاحظنا وجود مؤسستين عموميتين لا تبعدان عن بعضهما البعض إلا بكيلومترات قليلة، ويتعلق الأمر بمؤسسة (س ب 3) التابعة لشركة سوناطراك والمؤسسة الأخرى

سيدي الرئيس،

جاء مشروع قانون المالية لسنة 2008، في وضع مالي مرتاح للجزائر ينعكس فيه ارتفاع نسبة احتياطي الصرف التي قاربت 100 مليار مع تسجيل ركود في توفير الثروة عن طريق الاستثمار في كافة المجالات والاعتماد كلية على الاستيراد لكافة المواد الاستهلاكية والمواد الأخرى في غياب النهوض بقطاع التصدير والذي مازال يعتمد كلية على الريع البترولي، هذا الأخير الذي أصبح يتأثر أيضا بتقلبات العملة الصعبة لانخفاض قيمة الدولار بالمقارنة مع الارتفاع المستمر لعملة اليورو.

وما تسببه من اختلالات للخزينة العمومية، فبعض هذه الأسباب جعلت من الجزائر من الدول التي تحتل المراتب ربما الأخيرة من حيث متوسط الدخل الفردي مقارنة مع الدول العربية التي يتراوح مستوى الدخل الفردي فيها من 150 إلى 2400 دولار، كما أنه ورغم الجهود المبذولة بغرض دفع التنمية والرفع من معدل النمو الذي لم يتجاوز نسبة 5٪ نسجل ارتفاعا ملحوظا في معدل البطالة من جهة وانخفاض القدرة الشرائية للمواطن من جهة أخرى، والتي مست كافة شرائح المجتمع خاصة مع ارتفاع أسعار كثير من السلع ذات الاستهلاك الواسع خلال الأربعة أشهر الأخيرة، بدءا بمادة البطاطا التي لم يشهد سعرها انخفاضا في السوق بالرغم من الإجراءات الاستثنائية التي مستها ناهيك عن مادة السميد التي شهدت صعودا حادا في سعرها، حيث بلغ سعر الكيس الواحد 1300 دج أي بزيادة 600 دج في الكيس الواحد، وهو ما يقارب 2000 دج للقطار، مما أثقل كاهل الأسر التي باتت لا تستطيع تحمل هذه الأعباء إلى غيرها من السلع والخدمات الأخرى، كما أن الزيادات الأخيرة في الأجور لم تمس كافة الشرائح، حيث نجد أن عمال الشبكة الاجتماعية وتشغيل الشباب وعقود ما قبل التشغيل التي لم ترق فيها الأجور، إلى الحد الأدنى من الأجر القاعدي، حيث بات ذلك يهدد مصير ومستقبل آلاف العمال الذين يجدون أنفسهم يوما ما دون رعاية اجتماعية، حيث أنهم عند بلوغ السن الذي لا يسمح لهم بمزاولة العمل في ظل هذا النظام بدون تقاعد يرحم شيخوختهم.

إن سياسة الاستثمار سيدي الرئيس، المنتهجة حاليا تبقى دون المستوى سواء من حيث العوائق البيروقراطية في معالجة ملفات الاستثمار، أو الجدوى الاقتصادية، كما أن معالجة المؤسسات العمومية من قبل الهولنديين باتت تعيش فوضى عارمة تكلف الخزينة العمومية مبالغ طائلة لا جدوى من ورائها، حتى أن متابعة تسيير هذه المؤسسات خارجة عن الإطار القانوني في كثير من الأحيان، وأعطى على سبيل المثال لا الحصر مؤسسة حفر الآبار بولاية المسيلة والتي تسير بطريقة فوضوية خارج كل

فيلغوه ويريحونامنه حتى لا يقال لا صندوق الجنوب ولا صندوق الشمال.

فهناك صندوق واحد وهو صندوق الشمال وانتهى الأمر.

يقال صندوق الجنوب، ولا يوجد طريق والناس لا يجدون ما يأكلونه، ولو رأيتهم الحالة التي وصلوا إليها في شهر رمضان فهي حالة يرثى لها، حيث أن سعر الدقيق وصل إلى 6000 دج، وبلغ سعر الشاي 1000 دج، فكيف يمكنهم شراؤه؟! وتجد المتكفل بالعائلة شيخا متقاعدا لا يتجاوز راتبه 6000 دج، فهل بإمكان مثل هذا الشخص التكفل بعائلة؟ هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، لا يفوتنا التنويه بالجهود التي بذلتها الدولة من حيث تمويل تخفيض فاتورة الكهرباء لصالح الاستهلاك المنزلي، وقد سمعنا خلال عرض برنامج الحكومة دعم الدولة لتخفيض فاتورة الكهرباء لمناطق الجنوب، لكن تحديد حجم 5000 كيلو واط يجعل من المستحيل على أي مواطن يمتلك مكيفا هوائيا استفادة هذا الدعم، فالشخص الذي يمتلك ثلاجة وبيتا قد يستهلك 5000 كيلوواط في الثلاثي الأول، فهل هناك دعم حقيقي؟ أعتقد أنه لا يوجد دعم.

وفي السياق نفسه، فإننا ندعو الحكومة إلى مواصلة مراجعة تسعيرة المياه في الجنوب من حيث الطريقة المعتمدة في التسعيرة وكذا التكفل بمشكل تدني جودة المياه ونوعيتها في هذه المناطق.

لو تنظرون، سيدي الرئيس، إلى الماء الذي نستهلكه في إيليزي تجدونه يشبه عصير الفواكه، حيث أن لونه أحمر، فهل يعقل أن تبلغ قيمة فاتورة المياه في تلك المناطق مبلغ 12 أو 13 ألف دج؟! وكيف يمكن أن يسدد المواطن الذي يبلغ راتبه 6000 دج هذه الفاتورة؟! حيث تلقيت هنا في العاصمة فاتورة لثلاثة أشهر بقيمة 460 دج مما أثار دهشتي، وجعلني أتساءل إن كان هناك فرق بين التسعيرة المعتمدة في الشمال والتسعيرة المعتمدة في الجنوب أم لا؟

هناك مسألة أخرى، سيدي الرئيس، تتعلق بالإدارة المحلية وعصرنتها، فيجب أن يتم ذلك من خلال الاهتمام بالعنصر، حيث تشهد الإطارات تهميشا وإقصاء كبيرين في ظل غياب تقييم حقيقي للإطارات التي يتم تعيينها لتسيير دواليب التنمية ولمدة طويلة، فمعظم العاملين في الجنوب قادمون من الشمال، فأى وال أومدير تتجاوز مدة تعيينه في منصبه 5 أو 6 سنوات يصبح غير قادر حتى فكرا على العطاء، فأولادهم لا

تابعة لشركة سونلغاز، حيث تتحصل الأولى على امتيازات الجنوب بينما لا تتحصل الأخرى على هذه الامتيازات رغم كونهما تابعيتين لنفس الوزارة الوصية.

السيد الرئيس،

أما بخصوص تدعيم المصالحة الوطنية ومكافحة التطرف، فإن ذلك لن يتم دون دعم قطاع الشؤون الدينية كما ونوعا، حيث سجل نقص ملحوظ في الأئمة والوعاظ والمرشدين والمرشدات ناهيك عن مرتبات عمال هذا القطاع الذي بات في مؤخرة جل القطاعات، رغم أهمية الأئمة والوعاظ والمرشدات ودورهم في توعية الأمة. إن محاربة الفكرة بالفكرة لا تكلف الدولة الكثير وتسهم في استقرار الدولة، وهذا بتوفير تكوين عال يتماشى مع متطلبات العصر.

وفي الأخير، فإن اعتماد مبلغ 19 دولارا كسعر مرجعي للبرميل البترول أمر غير منطقي ولا يعكس حقيقة التخصيصات اللازمة للمشاريع الكبرى، أضف إلى ذلك ما وصل إليه متوسط السعر المرجعي للبترول في العشر سنوات الفارطة، حيث بلغ 65 دولارا، وبالتالي فالتخوف من تقلبات السوق أصبح غير مبرر لاتخاذ هذا الإجراء، واعتماد الصندوق الذي يضمن هذا الأمر.

كما نتساءل، السيد الرئيس، هل إلغاء التعليم الخاصة بوضع الأموال في...؟

الرئيس : شكرا السيد خير الدين غضبان، وأحيل الكلمة إلى السيد علي بن سبباق، فليتفضل.

السيد علي بن سبباق : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة أعضاء الطاقم الحكومي،

زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الموقر،

السادة أعضاء الأسرة الإعلامية،

السلام عليكم ورحمة الله.

في البداية، أستهل تدخلتي هذا بالتنويه بالإمكانات التي سخرتها الحكومة في إطار ما جاء به مشروع قانون المالية لسنة 2008 لاسيما فيما يتعلق بمخصصات صندوق الجنوب من أجل تحريك التنمية بهاته المناطق.

نتكلم عن صندوق الجنوب هذا في قانون المالية والبلاد في حالة خراب والناس يموتون جوعا. لذا أتساءل عن مدى أهميته،

بالنسبة إلى قطاع التربية الوطنية، نوصي بوضع سياسة خاصة لتقييم العملية التعليمية في المناطق الجنوبية وإيجاد الحلول الملائمة لمعالجة تدني النتائج والمستوى التعليمي لدى أبنائنا في هاته المناطق لاسيما فيما يتعلق بجانب اللغات الأجنبية، حتى نصل إلى عملية تعليمية وتربوية ناجعة يكون نتاجها أجيالا متعلمة ومثقفة.

قطاع السكن والعمران: في إطار وضع تحفيزات للسكن في مناطق الجنوب نوصي بما يأتي :

1- إعادة النظر في إعانات الدولة الموجهة للسكن الريفي في مناطق الجنوب بالنظر إلى ارتفاع...

وبالنسبة إلى السكن الريفي في الجنوب فهم يمنحونا حاليا 50 مليون سنتيم، ونواب الشمال أنفسهم يعتبرون أن هذا المبلغ غير كاف لشراء بيت مكون من غرفة واحدة، فإذا كان هذا المبلغ لا يكفي لشراء بيت مكون من غرفة في العاصمة، فهل يكفي لبناء سكن في إيليزي؟ كما أنهم أشاروا في البرنامج إلى ضرورة بناء البيت وتسقيفه، والمواطن هناك يقول أود تسقيف بيتي بالحطب فما شأنكم بي؟ أنا هو من سيسكن هذا البيت وليس أنتم، فيكون الرد أنه لا يحق له الاستفادة هذه المنحة.

أعتقد أنكم أنتم الذين يجب أن تجدوا لنا الحلول بالنسبة إلى...

الرئيس : أشكر السيد علي بن سبفاق، وأحيل الكلمة إلى السيد علي براهيمي، فليتفضل.

السيد علي براهيمي : السيد رئيس المجلس،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي النواب،

إخواني الصحفيين،

فيما يخصني، لقد توصلت إثر تحليل مشروع قانون المالية هذا إلى أربعة استنتاجات سياسية للأسف الشديد كلها تبعث على التشاؤم على مستقبل البلاد في المدى المتوسط.

أولا، إن مشروع القانون المطروح من حيث أحكامه المعلن عنها ومن حيث الأفكار غير المعلن عنها، هو دليل على رفض السلطة التنفيذية المتسلطة، وبالتالي تشكيلات التحالف الرئاسي، والسماح للنائب أو الهيئة التشريعية بأداء صلاحياتها الدستورية المتعلقة بتوزيع الموارد ومراقبة استعمالها. وإلا كيف يمكننا أن نفسر:

يستطيعون تعليمهم بالمنطقة وذوهم لا يستطيعون العيش معهم هناك، فتجد الوالي أو المدير أعزب، فكيف يمكن لهؤلاء الأشخاص تسيير دواليب التنمية في البلاد، وهل هذا ممكن؟ لا أظن ذلك... هناك أمر آخر فهم عندما يقتربون من سن التقاعد، وأنا أعرفهم، مثلما يقول بعضهم، يريدون إنهاء فترة خدمتهم في هذه المنطقة، فهل من المنطقي أن يأتي شخص لإنهاء فترة خدمته على حسابنا؟! حيث لم تنجز لا طرقات ولا سكنات ولا أي شيء.

بالنسبة إلى قطاع الأشغال العمومية، فكلنا نعرف معنى التنقل بالطائرة، فإذا كان يمكنني كنائب دفع ثمن التذكرة، فماذا عن الطلبة الجامعيين أو المرضى؟ هل بإمكانهم دفع ثمن هذه التذاكر؟ يستحيل عليهم ذلك، كما يستحيل أن يتنقل شخص عبر الطريق، وعلى سبيل المثال فقد تم نقل شخص مصاب بمرض القلب من جانت إلى إيليزي على طول مسافة تبلغ 412 كلم ففضي أمره في الطريق، فمن يتحمل المسؤولية يا ترى؟ هذا بالنسبة إلى قطاع الأشغال العمومية.

بالنسبة إلى القطاع الصحي، فقد تقرر في إطار الخدمة المدنية تعيين أطباء أخصائيين في المنطقة، غير أن الطبيب الأخصائي الذي يعين هناك لا يملك سكنا، كما أن الراتب الذي يتحصل عليه لا يختلف كثيرا عما هو عليه في الشمال ومدة الخدمة المدنية سنة واحدة يعمل فيها هذا الأخصائي مدة ثلاثة أو أربعة أشهر تقريبا في الشتاء فقط لأنه من المستحيل بقاء أحدهم هناك في الصيف، من سيقم للخدمة هناك بعد نهاية فترة الخدمة المدنية، وعندما يأتي طلبتنا إلى هنا للدراسة في جامعة الجزائر يقال إن نقاطهم ضعيفة ويستحيل تسجيلهم في كلية الطب ثم يوجهون إلى الحقوق مع أننا لسنا بحاجة إلى الحقوق بقدر ما نحن بحاجة إلى الأطباء والمهندسين وغيرهم.

بالنسبة إلى قطاع التعليم العالي، فقد وجه معظم طلبتنا هذه السنة إلى ولاية تامنغست، أنا شخصا قمت بزيارة المركز الجامعي في هذه الولاية فقيل لي إن الأساتذة يأتون للتدريس لمدة أسبوع في الشهر، فهل يا ترى يوجد في ذهن الطالب قرص صلب لتخزين فيه المعلومات ثم تتركه؟ هذا غير منطقي إنهم يدرسون هنا طيلة الشهر وبالكاد يواكبون الآخرين لإتمام الأربع سنوات، ثم نقول لهم ندرسكم أسبوعا في الشهر ويمكنكم استيعاب البرنامج كاملا ومواكبة الآخرين، نحن نريد أن يدرس أولادنا هنا بالعاصمة حتى يقع الاحتكاك ويأخذون فكرة عن أوضاع الناس هنا في العاصمة، ثم ينقلون على الأقل هذه الأفكار بعد عودتهم.

- عوض أن تبني ميزانية متوازنة على أساس سعر معقول ومتوسط للبتروول يتراوح بين 30 و 35 دولارا، ومن ثم نعلن عن ادخار الموارد البترولية الباقية، فضلت الحكومة العمل بسعر 19 دولارا الخيالي.

ماذا تخفي هذه الحيلة؟ إنها تمكن الحكومة من إحداث عجز في الميزانية وحيد في العالم قد يبلغ نسبة 33٪.

إن الخدعة تقصد تبرير وجود صندوق ضبط الإيرادات الذي نسميه صندوق العجب والذي تأخذ منه السلطة لتغذية العجز المفبرك أو منح أغلفة مالية للزبائن المؤسساتية للنظام الحاكم.

في ولاية البويرة مثلا لم نستقبل كثيرا رئيس الجمهورية ولذلك لم نستفد كثيرا من أغلفته العفوية.

- خدعة أخرى هي غياب المقاييس والأرقام المرجعية المستعملة لحساب نسبة التضخم.

فالجميع يعلمون الالتهاب الذي عرفته أسعار المواد الأولية منذ الصيف الماضي والذي امتص الزيادات المرتقبة في الأجور المبرمجة في سنة 2008 وذلك قبل التحصل عليها.

فسعر "حليب لحظة" انتقل من 160 دج إلى 260 دج، ناهيك عن سعر البطاطس، ومهزلة القانون المتعلقة بها في شهر رمضان.

- رقم آخر مخادع هو ذلك المتعلقة بانخفاض البطالة، ونعلم كلنا أن أغلبية مناصب العمل التي تفخر بها الحكومة هي مناصب مؤقتة تحسب من ضمنها صيغتنا تشغيل الشباب وعقود ما قبل التشغيل.

ففي هذا الوقت الذي أتحدث فيه يوجد أكثر من عشرة أساتذة ومنهم نساء، متعاقدون هم في حالة إضراب عن الطعام أمام دار الصحافة احتجاجا على توقيفهم من العمل من قبل مديرية التربية لولاية البويرة.

الاستنتاج الثالث، يعبر عن التخلي الرسمي للسلطة عن الإصلاحات الاقتصادية، واستسلامها للاقتصاد الموازي واقتصاد البزار. وإلا كيف نفسر إعادة إدخال النمط الجرافي في النظام الجبائي، وهو النمط الذي برمج التخلي عنه منذ سنة 1990، وهو الاستنتاج الذي يؤكد أيضا مواصلة التعامل ضمن نظام بنكي مهمل والتراجع عن هدف إحداث اقتصاد منتج...

- غياب المعلومات الأساسية الضرورية للحكم على مدى صلاح سياسة الحكومة الاقتصادية، نذكر منها:
- غياب ميزان رؤوس الأموال وهيكلتها،
- غياب هيكله الناتج المحلي الخام (PIB).

الأمر الذي يسمح للحكومة بالفرار من الإجابة عن السؤال المتعلق بالإجراءات التي يجب اتخاذها لوقف الركود في قطاعي الصناعة والفلاحة.

- نذكر أيضا غياب جدول هيكله الواردات، والحيلة لم تنسينا أن الواردات الغذائية تضاعفت بثلاث مرات خلال الثلاث سنوات الأخيرة، والظاهرة دليل قاطع على فشل سياسة زراعية ابتلعت مبلغ 3 ملايين دولار، والحيلة هذه تذكرنا أيضا بمهزلة "تعميم منح الامتيازات الفلاحية التي تنبهنا إلى الاتجاه الراشي الذي أخذ قسطا من هذه الأموال.

- نذكر أيضا رفض الحكومة تقديم تفاصيل عن هيكله مداخيل الميزانية، مم تخافون؟ وما الذي تريدون إخفاءه؟

هل هو ضخامة التهرب والغش الجبائيين؟

في هذا الصدد، كيف يمكن تفسير انخفاض مبلغ الضريبة البترولية بنسبة 0,3٪ رغم زيادة إنتاج تلك المادة بنسبة 2,5٪؟

نذكر أيضا رفض تقديم أية معلومة عن حجم أو دخل الأموال المودعة لدى الخزينة الأمريكية التي تقارب مبلغ 40 مليار دولار. فإذا كانت هذه الأموال تمثل ادخارا لصالح الأجيال القادمة فلنخبر والديها عن مصيرها.

- نذكر أيضا، الصمت عن مصير بعض الحسابات الخاصة التي كان ينتظر إغلاقها.

- نذكر أيضا غياب قانون ضبط الميزانية وهذا خرق للمادة 160 من الدستور وأحكام القانون العضوي المتعلقة بقوانين المالية.

قبل أن تقولوا لنا ماذا ستفعلون بميزانية سنة 2008 كان من المفروض أن تحدثونا عما فعلتموه بها في السنة المدبرة.

لماذا أهملتم هذا الأمر؟ هل تريدون إخفاء الحجم الذي بلغتة الرشوة التي تفسد موارد الأمة؟

فالاستنتاج المتشائم الثاني الذي توصلت إليه هو ميلاد حلقة سوداء جديدة ألا وهي المسلسل الخيالي المسمى بالميزانية الجزائية، وإلا كيف نفسر الآتي :

5- التوجه إلى البعد الإفريقي لإيجاد أسواق للمنتجات الوطنية.
6- الاهتمام بالأرياف والمناطق النائية وذلك من أجل تنظيم التوزيع السكاني (لأنه لو استمر الوضع على ما هو عليه أي التزوح نحو المدن الكبرى، فأعتقد أن الجزائر ستتقلص بعد سنوات لتصبح العاصمة وما جاورها.
7- تسهيل إجراءات التنازل عن الأراضي لصالح المرقين العقاريين وتشديد المراقبة والمتابعة من أجل بناء أكبر عدد ممكن من السكنات، لأن سعر السكن لم يبق في متناول لا الموظف ولا حتى إطار الدولة، فعندما نجد سعر شقة في العاصمة يبلغ مليارا ونصف مليار، أي أن الإطار في الدولة تلمه 50 سنة كي يمتلك بيتا أو يقدر على ثمن كرائه، فهذه التدابير تهدف إلى توفير مناصب شغل دائمة في القطاع الاقتصادي من أجل تخفيض معدل البطالة، حيث نشكك في المعدل الذي تتحدث عنه الحكومة والذي هو بعيد كل البعد عن المعدل الحقيقي، فالأرقام الحقيقية هي في صناديق الضمان الاجتماعي، أي أن هذه الأرقام المقدمة تشمل عاملي اليومية والعمال غير المصرح بهم.

انشغالات مختلفة :

1- دعم الحليب، إن سكان الجنوب لا يستفيدون دعم الدولة لحليب الأكياس وذلك لعدم وجود معامل للحليب بهذه المناطق، لذا نطالب بدعم مسحوق الحليب بولايات الجنوب.
2- الوجبة المدرسية، تحدد الوجبة المدرسية في الجنوب بمبلغ 35 دج وتوجد مناطق نائية بالجنوب لا يكفي فيها مبلغ 35 دج لشراء حتى ما قيمته 10 دج بالعاصمة، فقد يكفي فقط لشراء قطعة واحدة من الجبن ونصف خبزة.
3- منحة التمدن الممنوحة للمعوزين، فهذه المنحة الموجهة إلى المعوزين تمنح في شكل حصص لا يستفيدها كل المعوزين وقد تنقلت إلى بلديات وجدت فيها مدارس لا يستفيد فيها حتى 25٪ من المعوزين، أي أن هناك مشاكل حتى في توزيعها، فيجب أن يستفيد كل معوز قدم ملفا بشأن هذه المنحة ولا توزع في شكل حصص أو كوطات.
4- في مجال الطاقة، نشتم الدعم الذي اقترح في قانون المالية التكميلي بتخفيض نسبة 50٪ من 5000 كيلوواط الأولى، ولذا نطالب بمواصلته كي يشمل 10000 كيلو واط الأولى.
5- في مجال الأشغال العمومية، نطالب الوزارة باتخاذ الإجراءات اللازمة للإسراع في إنجاز طرق: رقان - برج باجي مختار، أدرار - أولف، برج باجي مختار - تيمياوين، وكذا التفكير في إنجاز الطريق شرق - غرب بالجنوب الرابط بين إيليزي - عين صالح - أدرار - تندوف، فنحن في الجنوب والولايات الأبعد عنا هي ولايات الجنوب، فولاية تندوف بجوارنا ورغم ذلك فالمسافة بيننا وبينها أبعد من المسافة التي

الرئيس : شكرا السيد علي براهمي، وأحيل الكلمة إلى السيد مصطفى طيبي... هو غائب، أحيل الكلمة إلى السيد سليمان مولاي عمار، فليفضل.

السيد سليمان مولاي عمار : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.
السيد الرئيس،
السادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي النواب،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

من خلال دراستنا لمشروع قانون المالية لسنة 2008 نستخلص نقطة جد هامة وهي أن المداخيل خارج الجباية البترولية لا تغطي حتى نصف أجور الموظفين:

وانطلاقا من هذه النقطة أطر السؤال الآتي :
"إلى متى يبقى اقتصادنا مبنيا على ريع المحروقات والاستنزاف المستمر للثروات؟

يجب علينا استبدال هذا الاقتصاد باقتصاد عماده المعرفة والثروة البشرية، يكون مبنيا على الإنتاج البشري.

من هذا المنطلق أطلب الحكومة بوضع خطة اقتصادية استراتيجية من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني وذلك :

1- بسن منظومة قانونية تشتمل على الآتي :

- قانون توجيهي للنمو الاقتصادي،
- قانون توجيهي للاستثمار،
- قانون توجيهي للفلاحة،
- قانون توجيهي للصناعة،
- قانون توجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،
- قانون توجيهي للسياحة والصناعة التقليدية.

وذلك بهدف جلب الاستثمار الأجنبي وتثبيت المستثمرين المحليين وتوطين صناعات جديدة.

- 2- إصلاح القطاع المصرفي وذلك بتحسين وتنويع الخدمات وكذلك استحداث شبائيك للمعاملات الإسلامية بالبنوك العمومية، والترخيص لمصارف إسلامية أجنبية.
- 3 - إنشاء مناطق للتجارة الحرة.
- 4 - إنشاء أقطاب صناعية مختصة.

وكذا تطبيق إجراءات اجتماعية جديدة كرفع منحة المعوزين ورفع تعويض الأجر الوحيد وإعادة النظر في جدول الضريبة على الدخل الإجمالي الذي يستفيد منه العمال البسطاء ذوو الأجر الأدنى، وكذا تخفيض نسبة الفائدة بالنسبة إلى القروض البنكية الموجهة إلى الشؤون المنزلية وكذا الخاصة بالسكن أو الحصول عليه.

كما أثنى جهود الدولة فيما يخص دفع سوابق الأجور غير المدفوعة، وكذا التكفل بالتلاميذ المعوزين من خلال منحة التمدريس وإنشاء المطاعم المدرسية، وتجهيزها بالأخص رفع قيمة الوجبة الغذائية من 20 إلى 30 دج في الشمال ومن 23 إلى 35 دج في الجنوب، ولكن أود القول إن القروض الموجهة إلى هؤلاء التلاميذ غير كافية لأن الوجبة الغذائية المقدمه بمبلغ 30 دج في الشمال و 35 دج في الجنوب غير كافية للتلميذ.

أعتقد أن أدنى حد للوجبة هو 50 دج حتى وإن تطلب الأمر مثلاً مساهمة الأولياء الذين تعتبر مداخيلهم لا بأس بها، كما أطلب في قطاع التربية بفتح مطاعم في المدارس الحضرية بالمدن. لأنه تم فتح مطاعم في المدارس الريفية، وهذا لكي تؤدي المدرسة دورها الاجتماعي التربوي ويرتاح الأولياء العاملين ولو قليلاً في فترة ما بين الدوامين، لأن ما نلاحظه هو أن التلاميذ يقصدون المربيات وهذا ليس بالحل الأمثل.

دائماً بالنسبة إلى قطاع التربية وفيما يخص النقل المدرسي، أطلب من الدولة تزويد القطاع بالأموال لاقتناء حافلات تخصص للمدارس والثانويات والإكاليات ويستفيد منها وتستعمل بعقلانية، لأن البلديات اليوم أصبحت لا تؤدي الدور المنوط بها، حيث لوحظ استعمال حافلات النقل المدرسي الممنوحة في إطار التضامن لأغراض أخرى كأن تخصص لنقل المواطنين، وبذلك وبعد مرور سنتين أو ثلاث سنوات تصبح في حاجة إلى إصلاح، لذا نطلب أن تصبح هذه الحافلات ملكاً للمؤسسات التربوية.

أما عن التضامن المدرسي، وفيما يخص منحة التمدريس، فأطلب أن تحصل المرأة مباشرة على هذه المنحة وكذا التعويضات العائلية والأجر الوحيد لأنها هي التي تتكفل باحتياجات أولادها المتدربين.

أما فيما يخص الصحة المدرسية، فأطلب مضاعفة وحدات التقصي والعلاج المدرسي (UDS) وتوفير على الأقل وحدة في كل بلدية.

بيننا وبين وهران، أما المسافة بين إيليزي وعين صالح فهي أبعد من المسافة بين إيليزي وعنابة.

6- في مجال السكن، توجد لدينا سكنات طوبية، أي أنها أقل من الهشة ومع ذلك فهي لا تدرج ضمن السكن الهش، كما أنه لم يتم إدراج المستفيدين من إعانات ترميم المساكن المتضررة من الفيضانات، حيث تحصلوا على مبلغ 50000 دج لترميم مساكنهم، ليحرموا من استفادة أي سكن، فمنهم من يملك زريبة وتحصل على مبلغ 50 ألف دج لترقيعها ثم حرم من أي استفادة سواء من السكن الاجتماعي أو الترقوي أو التساهمي.

7- في مجال الصحة والتعليم العالي، نطالب بإعادة النظر في الإجراءات التحفيزية الخاصة بالأطباء الأخصائيين والأساتذة الجامعيين للعمل بأقصى الجنوب.

8- في مجال النقل، نطالب أن تدعم خزينة الدولة النقل الجوي من وإلى المناطق الجنوبية.

وفي الأخير، ننبه بخصوص هذه الميزانية إلى أن هناك مشاريع مبالغ في الاعتمادات المالية المخصصة لها، فعلى سبيل المثال في الصفحة 305 تمت الإشارة إلى مشروع تجهيز 620 خزينة بأجهزة الفاكس وحدد ثمن القسط الأول المخصص لتجهيز 320 خزينة بهذه الأجهزة بمبلغ مليارين، أي أن ثمن جهاز الفاكس الواحد حدد بمبلغ 65000 دج بينما يتراوح سعره بالتجزئة في السوق بين 10000 و 30000 دج، إذن فهذا التخصيص مبالغ فيه، وشكراً سيدي الرئيس.

الرئيس : أشكر السيد النائب، وأحيل الكلمة إلى السيدة وردية آيت مرار، فلتفضل.

السيدة وردية آيت مرار : بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب، زملائي،

أزول فلاون ذاحماين.

في مداخلتي عن مشروع قانون المالية لسنة 2008 أود أن أقدم بالشكر الجزيل للجنة المالية والميزانية وكل أعضائها الذين سهروا على تقديم تقرير شامل، كما أثنى التعديلات التي أدخلتها اللجنة خاصة إلغاء المادتين 17 و 42 للأسباب التي وردت في التقرير.

كما لا أنسى أن أشكر الدولة الجزائرية على الجهود التي بذلتها من أجل تحسين المستوى المعيشي للمواطن والقدرة الشرائية، ولا سيما من خلال رفع الأجور وتطبيق الشبكة الجديدة للأجور،

- وفي مجال التجهيز، توجيه ثلاثة أرباع الميزانية للقطاعات الأربعة الحيوية التي من بينها الفلاحة والسكن.

أقول بالرغم من هذه التدابير الإيجابية التي ينبغي أن تثنى، فإن هناك نقائص لا بد من الإشارة إليها.

سيدي الرئيس،

1- كان يمكن أن يتضمن مشروع القانون إجراءات عملية يبدؤها معالي وزير الفلاحة والتنمية الريفية، وينهيها معالي وزير التجارة، يكون لها الأثر الفوري في تثبيت إن لم أقل تخفيض أسعار السميد المادة الأساسية للمسحوقين في الأرياف والهضاب والجنوب، ويكون لها في المديين المتوسط والبعيد تحقيق أمننا الغذائي وتكوين احتياطي غذائي لمدة 6 أشهر على الأقل في ظل اقتصاد وطني هش وعالم متقلب.

2- تقتضي العدالة التي ينشدها الجميع أخذ الولايات التي لا يتمكن سكانها من استهلاك حليب الأكياس المدعم بعين الاعتبار، وتضطرهم الظروف إلى استهلاك مسحوق الحليب الذي تجاوز سعر الكيلو غرام منه - كما ذكره العديد من الإخوة - 450 دج أو الحليب طويل الحفظ الذي تجاوز سعره 70 دج للتر الواحد.

3- إلى متى سيدي الرئيس يبقى يعتمد سعر 19 دولارا كتقدير أساسي لتأطير قانون المالية والميزانية؟ متى يلتحم النظري بالتطبيقي؟

أو بالأحرى متى نقدم لهذا الشعب المسكين نصف الحقيقة على الأقل بدلا من ربعها فحسب؟

أية مصداقية إذا كانت المسافة في التقدير هي بهذا الشكل؟.

إن ضبط الموارد في ظل كل المؤشرات المحلية والعالمية الاقتصادية منها والطبيعية لا يمكن أن تحتم على اقتصادينا تخوفا مماثلا.

4- كل الصناديق الخاصة تنشأ وتضبط وتتكفل بما أسست له إلا صندوق الجنوب الذي نفاجا في كل مرة ومنذ تأسيسه بتوسيعه أو إحداث ثقب جديد فيه.

إن دعم الكهرباء للأسر والفلاحين الصغار عن طريق هذا الصندوق هو إجراء سريع سهل غير مدروس، وإن ميزانية الدولة أضخم من أن تعتمد في هذا المجال على صندوق لم يؤسس أصلا لهذا الغرض.

ومن الضروري تجهيزها خصوصا بكرسي مخصص لعلاج الأسنان، لأنه أمر ضروري لمكافحة تسوس الأسنان، ودائما في مجال التربية نطلب من الوزير المكلف بالقطاع أن يفتح مناصب شغل للمعلمين والموظفين التربويين والمساعدين التربويين لأننا نعاني نقص المساعدين التربويين فبدل توظيف المستخلفين ومنحهم أجورا، فلنحدث مناصب شغل في إطار الميزانية...

الرئيس : شكرا السيدة وردية آيت مرار، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد السعيد بويكر، فليفضل.

السيد محمد السعيد بويكر : شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم،

معالي الوزراء،

السيدات والسادة النواب، وإطارات الدولة،

الإخوة والأخوات في قطاع الإعلام والصحافة،

السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته.

تأتي مناقشتنا لمشروع قانون المالية والميزانية لسنة 2008 في ظروف يحسن بنا ذكرها.

1 - بداية عهدة تشريعية هي الثالثة في ظل التعددية.

2 - ثم بعد مضي أكثر من نصف العهدة الثانية لفخامة رئيس الجمهورية.

3 - ارتفاع متواصل في سعر برمبيل النفط منذ عدة سنوات ليتجاوز اليوم عتبة 90 دولارا.

4 - في ظل التحضير لموعد انتخابي بالغ الأهمية سيكون لنجاحه الأثر الإيجابي على الاستقرار والتنمية.

السيد الرئيس،

إن الانعكاس المفترض والطبيعي لهذه الظروف لا يمكن أن يكون مقبولا إذا كان أقل من :

1- تشريعات تكفل مزيدا من الحرية والديمقراطية والعدالة.

2- قفزة نوعية في مسار الحكم الراشد وتجسيد دولة القانون.

3- رفع الغبن نهائيا عن الشرائح الضعيفة.

4- ارتفاع محسوس من قبل مختلف شرائح المجتمع، ولكن ومع الأسف الشديد، في ظل هذه البجوحة وفي ظل المصالحة الوطنية، وبالرغم من التدابير الإيجابية التي تضمنها مشروع القانون موضوع المناقشة ولعل أبرزها :

- الأحكام التشريعية الجديدة لاسيما في مجال تشجيع النشاط الاقتصادي ودعم الأسر.

- وفي مجال ميزانية التسيير، معالجة المديونية الداخلية والنظام الجديد لدفع الأجور في الوظيف العمومي، الأمر الذي يثنى بالفعل.

السيد عبد الرزاق عاشوري : بسم الله الرحمن الرحيم، وصل اللهم على سيدنا محمد وآله.
سيدي الرئيس،
السادة الوزراء،
زميلاتي، زميلاتي النواب،
السادة الإطارات الوزارية،
رجال الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الوزير، أشكرك على كل ما تبذله من مجهودات بغية التحضير لقانون المالية لسنة 2008، وميزانية الدولة، وكل المعنيين معك.

أول ما أبدأ به شكري الجزيل للسيد رئيس الجمهورية لحضوره شخصيا أشغال اجتماع الحكومة مع الولاية من أجل دراسة واقع شبابنا، الذي أصبح يفضل الموت في البحر أو العيش في سجون أية دولة أوروبية عن البقاء في هذا البلد الطيب الذي سقي بدم الشهداء، ولكن كل هذا من عوامله التصرفات غير المسؤولة وغير المحسوبة للكثير من المسؤولين، والمحابة والمحسوبية في التوظيف وتوزيع السكن، وإعطاء الدعم من أجل إدارة مشروع استثماري صغير. فعلى كل واحد منا أن يحاسب نفسه أولا على ما اقترفه في حق شبابنا، وآخر خرجة إعلامية هي عملية الإقصاء التي مورست ضد أبنائنا في ترشحهم للانتخابات القادمة، فأصبح شبابنا وليسوا كلهم بل أغلبهم في السجون، ومنهم من في السجون حقا، وآخرون مسجونون ولكنهم في الشارع أحرار وهم بلغة القانون مسجونون حقا، تحت طائلة كلمة واحدة مسؤولة وهي خطر على الأمن العام وأخطر من ذلك هو خطر على النظام العام لأن كلمة النظام العام أشمل من الأمن العام.

لا أنسى مثل هذه التسمية المزاجية التي تطرح الكثير من علامات الاستفهام والتعجب في حق أبنائنا ومنهم من سيصبحون مستقبلا مسؤولين في الدولة، فكيف نجرؤ على القول إن أبنائنا الذين هم فلذات أكبادنا هم خطر على النظام العام، فهذا حرام.

وحتى قانون المصالحة الوطنية في واد والإجراءات العملية في الواقع في واد آخر، فأصبح الإنسان يخشى أن يتهم في أي لحظة من اللحظات ويكمن الحل في رفع حالة الطوارئ، فإذا كنا نريد إنقاذ أبنائنا فلننشئ شبابيك وبنوكا خاصة مدعومة من قبل الخزينة العمومية للدولة الجزائرية، تمنح دعما لشبابنا دون فوائد هذا إذا كنا نريد إنقاذ شبابنا ولا نطمع في دول الخارج.

السيد رئيس المجلس المحترم،
في ختام هذه المداخلة أود أن ألفت انتباه معالي الوزير والسادة الوزراء الآخرين إلى ما يأتي :
1- ضرورة إجراء دراسة حول قاعدة التعامل بالدولار الذي يشهد تدهورا مستمرا في مقابل اليورو.
2- أهمية تعميم عصنة قطاع المالية لمواكبة التطورات السريعة.
3- بالنسبة إلى قطاع التربية على أهميته ليس فيه اليوم ما يعث على الارتياح، وسيوضح الحال بعد أيام بمناسبة مناقشة المشروع المبرمج.
4- بالنسبة إلى قطاع الأشغال العمومية وبالرغم من الحركية التي يشهدها فإن مستعملي الطرق في ولاية ورقلة مندeshين من كل المشاريع السارية ولاسيما المشروع المتعلق بالطريق الوطني الرابط بين تفرت وورقلة من حيث طريقة الإنجاز والمدة والنوعية.

- بالنظر إلى أهمية النقل بالسكك الحديدية والذي وجهت له اعتمادات معتبرة من الضروري إعادة تأهيل الخط الرابط بين بسكرة وتفرت وتأهيل محطة تفرت التي تعتبر أقرب نقطة من حقل حاسي مسعود.

- سيدي الرئيس،
بعد الفصائح التي انتهى إليها المجلس الشعبي الولائي لولاية ورقلة بخصوص ملف التشغيل والذي لم يتغير فيه أي شيء منذ ذلك الوقت... أصبح من الضروري الشروع في تحقيق معمق وتصحيح الوضع بهدف إعادة الثقة فقط للشباب المنسي في هذه الولاية.

أخيرا، معالي الوزير هل هناك من تفسير لندرة السيولة في الشبابيك؟ وهل نملك إجابة صريحة وشجاعة عن السؤال المعروف؟ لماذا انخفاض معدل الادخار في وطننا؟ ولماذا التعامل بالشكارة بدلا من الصك؟ ولماذا الإحجام عن فتح شبابيك بنكية إسلامية على الأقل تلبية لمطالب العديد من الجماهير والمتعاملين؟

معالي الوزير،
لقد اجتهدتم ومن معكم بالفعل، فالشكر موصول لكم، ولكن هل أخذتم ما تردد وما يزال يتردد كثيرا في هذه القاعة المحترمة بعين الاعتبار؟ وشكرا.

الرئيس : شكرا السيد محمد السعيد بوبكر، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد الرزاق عاشوري، فليفضل.

المقدر بمبلغ 50 مليون دينار جزائري، إنني لا أعرف أنه يجب تخصيص مبلغ 5 ملايين سنتيم لدراسة مشروع لأية وزارة.

أما عن ميزانية وزارة الفلاحة، فأشكركم السيد معالي وزير الفلاحة والتنمية الريفية على حضوركم معنا وبارك الله فيكم، وفيما يخص الاعتمادات المقترحة، فهي تفوق مبلغ 5331 مليار سنتيم أي أن أكثر من نسبة 80٪ من ميزانية قطاعكم موجهة إلى المصالح المركزية للوزارة أي بزيادة أكثر من 189,26٪ عن سنة 2007 وهو أمر تشكر عليه الدولة بغض النظر عن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDA) و الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (FNDA) وغيرهما.

ولكن ماذا أنتم فاعلون إن شاء الله؟ وهذا ما ننتظره منكم معالي وزير الفلاحة والتنمية الريفية.

رغم هذا الاعتماد المالي الهائل لسنة 2007 والمقبل لسنة 2008 والضخ المتواصل عن طريق دعم الإنعاش الاقتصادي في إطار الإصلاحات الكبرى التي أخذتها الدولة على عاتقها وعلى رأسها فخامة رئيس الجمهورية، ولكن النتائج، سيدي الوزير، ماتزال هزيلة وغير مرضية والدليل على ذلك الغلاء الفاحش والنقص المسجل في المواد الأساسية التي تحتاجها الأمة.

إن القطاع الفلاحي في حاجة إلى هزة ونهضة حقيقية وفعالية، لأنه القطاع الفعلي والحقيقي الذي يعول عليه بعد قطاع المحروقات...

الرئيس : شكرا السيد عبد الرزاق عاشوري، وأحيل الكلمة إلى السيدة نورة خنيوي، فلتفضل.

السيدة نورة خنيوي : شكرا السيد الرئيس،

سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم.

لما نرجع إلى برنامج الحكومة الذي سبق وأن تناوله نواب المجلس، نذكر جيدا بالأهداف التي سطرت للنهوض بالمؤسسة القضائية وترقيتها إلى مستوى النوعية في تقديم خدمات المرفق وكذا الجودة المرجوة من العمل القضائي ولاسيما إصلاح قطاع السجون وجعله أداة ناجعة وفعالة لإعادة تربية المساجين وإدماجهم الاجتماعي، وهذا من خلال تثمين الموارد البشرية وتطوير المنشآت الأساسية ووسائل العمل الأمر الذي - بطبيعة

سيدي الوزير،

إن رصد الغلاف المالي لأي قطاع وزاري ليس مدعاة لضرورة صرفه ولو كان في غير محله، لأن هذا يؤدي بنا إلى التذير وتبديد المال العام، وأطالب بضرورة تنصيب لجان تقنية متخصصة لاعتماد أي عتاد تكنولوجي تقني لأية وزارة، وأنتم أدري بها، لأن هناك تلاعبات كبيرة في الأجهزة المتطورة والتكنولوجية وعملية الفوترة، إذ أن التفاصيل المكتشفة في الفواتير لا تطابق المواصفات التقنية الموجودة في الوثيقة المحررة والبلد الأصلي إلى غير ذلك.

سيدي الوزير،

نشكركم على إسقاط أحكام المادة 13 الخاصة بالزامية حيازة رأس المال المقدر بـ 20 مليون دج. للاستيراد، وهذا يؤدي إلى توسيع مجال الاستيراد من قبل الكثير من الأطراف، وانخفاض سعر السلع ورغم وجود تراجع فأنتم مشكورون.

كما أرجو من أعضاء لجنة المالية، وأطالبهم بالتحاح بإلغاء المادة 65 مكرر وما تسببه من استنزاف في حق المال العام والخزينة العمومية للدولة، فلا نريد أن نزيد أهل الثراء وأهل الفقر فقرا، فأصل المادة القانونية تسوق ما بعدها، ولا تسوق ما قبلها، لأننا سنفتح باب التزوير والتلاعبات بأيدينا من أجل استنزاف الخزينة العمومية لصالح أفراد معينين، كما هي وسيلة لفتح مجال الاستثمار أمام أشخاص آخرين، والذين استفادوا في مراحل معينة لا يعني أنهم سيستفيدون من إجراء قانوني مرة ثانية في هذه المرحلة، وإلا سنعود إلى إحياء مستثمرين من القبور حتى يستفيدوا من هذه الإعفاءات الضريبية الجديدة، إنني مع إبقاء المادة 17 التي تنص على: لا تخص الاستثمارات المصرح بها إلا بعد نشر الأمر في الجريدة الرسمية، الذي نشر في 15 يوليو 2006.

أعود إلى ميزانية الدولة، وبالأخص ما يتعلق منها بوزارة السكن، حيث فرحت أيما فرح عندما عرفت أن هناك غلafa ماليا خاصا بالقضاء على السكن غير الصحي، وأود أن يدخل في هذا الإطار الذين تحصلوا على دعم للبناء الذاتي والمقدر دعمهم بمبلغ 4,5 ملايين سنتيم و 6 ملايين سنتيم، مع ضرورة تشجيع السكن الريفي لأنه من أنجع أنواع السكن إقبالا وإحداثا، وهي ميزة طيبة وأنتم مشكورون عليها بما في ذلك وزارة السكن والحكومة والدولة، وبارك الله فيكم، دون نسيان أن هذا النوع من السكن يخضع لإجراءات قانونية يجب احترامها.

وبالرجوع إلى الصفحة 553 من مشروع قانون المالية هذا، فإنه يجب مراجعة الغلاف المالي الخاص بدراسة إنجاز مقر الوزارة

للمصالح المركزية و+9,91٪ للمصالح القضائية للمؤسسة القضائية و+1,21٪ للمصالح المركزية لإدارة السجون و+9,55٪ للمؤسسات العقابية تحسن فعلا التكفل بالأثر المالي الناتج عن ترقية المستخدمين في الخدمة؟ علما أن بعض المستخدمين يتهون وظائفهم ويحاولون على التقاعد دون أن تمسهم الترقيات.

وهل المناصب المالية الجديدة المدرجة بمشروع الميزانية الموزعة على المستوى الوطني تكفي لمواجهة العجز الحالي في الفصل في القضايا، حيث توجد ملفات لا يفصل فيها إلا بالأشهر، كما توجد منازعات بمحاكمنا يمتد عمرها بالسنوات.

- مواجهة ارتفاع عدد القضايا المتزايد سنويا.
- تخفيف المعاناة عن المواطن الضحية الأول والمباشر في التأخير في استخراج أحكامه القضائية إلى غير ذلك من خدمات مرفق العدالة. وهنا نعرج إلى أزمة استخراج السوابق العدلية والجنسية التي بصمت المرفق ببصمة عار في توفير هذه الخدمات بمناسبة إعدادنا للقوائم الانتخابية للمحليات المقبلة بسبب نقص المستخدمين بالرغم من وجود طلبات عمل بشهادات مؤهلة، وعدم التحكم في عصرنه الجهاز.

والسؤال الذي يطرح أيضا:
أين وعد الحكومة برفع عدد القضاة بنسبة 50٪ في أفق 2009 بتوظيف 300 قاض سنويا؟ لأنه لم يشر مشروع قانون المالية على وجه التحديد إلى هذه النقطة.

كذلك السؤال الذي طرحه في المجموعة البرلمانية لحزب العمال:

هل الزيادات الطفيفة في الإعانات الموجهة للمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري بنسبة +9,62٪ للهيئات التابعة للمصالح المركزية للمؤسسة القضائية و+8,33٪ للهيئة التابعة للمصالح المركزية للمؤسسة العقابية - السابق ذكرها - كافية أيضا لتحقيق الأهداف المنشودة من :

- 1- رفع مستوى الكفاءة لدى كل موظفي القطاع وتحسين نوعية العمل القضائي.
- 2- ترقية مؤسسات التكوين.
- 3- رفع مستوى الكفاءة لمستخدمي قطاع السجون في تسيير المؤسسات العقابية والتعامل مع الأشخاص المحبوسين.

مع الإشارة أن هذه الزيادات للإعانات بالنسبة إلى المؤسسة القضائية موجهة فقط للمدرسة العليا للقضاء دون باقي هيئات التكوين الأخرى.

الحال - يتطلب رصد ميزانية معتبرة لهذا القطاع تتناسب والأهداف المسطرة والمذكورة أعلاه.

ولما نرجع أيضا إلى مشروع قانون المالية لسنة 2008 والميزانية المخصصة لدائرة العدل الوزارية، نسجل زيادة في الميزانية الأمر الذي يفسر بدوره جهود الحكومة وعزمها على الاضطلاع بهذا القطاع وهذا ما نشتمه كمجموعة برلمانية لحزب العمال.

ولكن السؤال الذي طرحه:
هل الزيادة المقدرة بـ 2.976.263.000 دج أي ما تقابل نسبة +12,37٪ كافية وكفيلة بتحقيق هذه الأهداف والغايات؟!

علما أن الجريمة ازدادت حجما وتنوعت كيف... وهذا بطبيعة الحال أيضا ليس قدرا وإنما إفرازات الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها سياسات الحكومات المتعاقبة ومست إلى حد خطير بالكيان الاجتماعي للمجتمع الجزائري، حيث نشهد حاليا - ارتفاعا فادحا في معدل الجريمة المرتكبة من مختلف الفئات العمومية وظهور جرائم أخلاقية دخيلة على مجتمعنا بسبب التعاطي الموسع لآفة المخدرات وكل مواد الإدمان، ناهيك عن الجرائم الضارة بالاقتصاد الوطني من تهريب وغش واختلاسات للأموال العمومية وتبييض للأموال إلى غير ذلك، وهي النتيجة الحتمية لتتصل الدولة عن مهامها وترك المجال مفتوحا لذوي المصالح القذرة يعبثون وينتهكون أمن المواطن وسكنته وحقوقه، والأمر هنا لا يحتاج إلى إعطاء إحصائيات، لكن نوجه دعوى للمسؤول المعني أو المسؤولين المعنيين لتفقد سجل جلسات المحاكم والمجالس القضائية التي أخذت تدق ناقوس الخطر وتنطق بالمأساة الاجتماعية للمواطن وللأسرة الجزائرية ولكم سكيكدة وقالمة نموذجا لهذه المأساة.

نعود إلى مناقشة الميزانية:
إذا مبلغ الميزانية الإجمالية حدد بـ: 27.043.141.000 دج وزعت إلى اعتمادات مالية حسب المصالح.

وهذه الاعتمادات بدورها وزعت لنفقات المستخدمين والأدوات وتسيير المصالح، وصيانة المباني، الإعانات للمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري كالمدرسة العليا للقضاء، الدويان الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان، المديرية الوطنية لكتاب الضبط، والمدرسة الوطنية لإدارة السجون، والنشاط إلى غير ذلك.

والسؤال الذي طرحه في المجموعة البرلمانية لحزب العمال :
هل الزيادات الطفيفة في نفقات المستخدمين بنسبة +5,83٪

مما يصعب إقناعه بالفارق الذي يتجاوز 70 دولارا، متسائلا أين يذهب هذا الفارق؟

فهو لا يستوعب ما يذهب إلى الاحتياط وما يذهب إلى الخزينة العمومية لضبط الإيرادات، وتهمل في المعادلة الثلاثية الطرف الرئيسي وهو المواطن عندما يحاول إقناعه أن السعر العالمي في بعض المواد الأساسية قد ارتفع وهو ما يقابل ارتفاع سعر البترول، ويبقى المواطن هو الذي يدفع هذا الفارق.

فإننا في حركة مجتمع السلم نرجو أن ترصد الدولة أغلفة إضافية لدعم بعض المواد الأساسية التي عرفت ارتفاعا فاحشا في الأيام الأخيرة، وهذا الدعم يكون من خلال هذه الزيادات البترولية.

أيها السادة،

كما تعلمون فإن قسيمة السيارات التي جعلت في وقت مضى لدعم الخزينة نظرا إلى الظرف الاقتصادي الذي كانت تمر به البلاد لم يعد له مسوغ في المرحلة الراهنتي ظل هذه البجوحة المالية ويبقى حلا استثنائيا لا إجراء دائما، وعليه فإنني أقترح إلغاء قسيمة السيارات نهائيا، خاصة وأن الطرق العمومية داخل بعض البلديات ترفض حتى الدواب السير عليها فضلا عن السيارات.

أيها السادة،

عندما نتحدث في الحملات الانتخابية ونحاول أن نستميل المرأة، نقول إن النساء شقائق الرجال، رغم ذلك نجد أن مشروع هذا القانون لم يمس المرأة الماكثة في البيت التي لها مسؤولية كبيرة في تكوين الفرد الصالح حتى يكون في مستوى جزائر العزة والكرامة، هذه المرأة التي لا تزال تعاني التهميش ولا تعطى لها أهمية في مراجعة المنحة التي وصلت إلى 800 دج وهي لا تعبر عن قيمتها الحقيقية ودورها الكبير فنحن في حركة مجتمع السلم نرى من الضروري إعادة النظر في هذه المنحة مقارنة بمستوى الأعمال العظيمة والأدوار الهامة المنوطة بها.

أيها السادة،

إننا عندما نسمع الزيادات في المازوت ومحاولة تبريرها بكثرة الاستعمال وأثر ذلك على البيئة هي مبررات واهية وغير منصفة إذا ما قورنت بالشريحة التي تستعمل هذه المادة وهي شريحة الفلاحين، وعليه فإننا نشكر اللجنة الموقرة التي رفضت الزيادة وأرجعت الأمور إلى مسارها الصحيح.

كما نرجو من الحكومة الموقرة مراعاة الطائفة الثانية بعد الفلاحين التي تعاني تسعيرة الكهرباء والغاز وهم سكان المناطق الباردة أولئك الذين يعانون معاناة خاصة عندما يدخل

والسؤال الذي يطرح: لماذا؟ وهل المدرسة الوطنية لكتاب الضبط والديوان الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان أقل أهمية بالرغم من الدور الفعال لهما تماشيا مع واقع نقص وعدم جودة خدمات مرفق العدالة والأمثلة التي قدمناها فقط على سبيل المثال وليس الحصر!

وإن الحكومة وعدت بتعزيز مكافحة الجريمة والتحكم فيها بإقامة محاكم ذات اختصاص واسع ومؤطرة بقضاة مختصين لمكافحة الجرائم بمختلف أشكالها، والسؤال الذي نطرحه كذلك: أين مشروع قانون المالية من تطبيق وعد الحكومة؟ إذ لا توجد به إشارة لإنشاء هذه المحاكم.

السؤال الذي نطرحه كذلك في المجموعة البرلمانية لحزب العمال: لم نسجل في مشروع قانون المالية تخصيص أي غلاف مالي لإنجاز منشآت أساسية جديدة من محاكم أو مجالس قضائية أو مؤسسات إعادة التربية واكتفى مشروع القانون بتخصيص أغلفة مالية للصيانة فقط سواء بالتثبيت أو الزيادة الطفيفة للمنشآت القديمة.

والسؤال: أين مشروع قانون المالية من وعد الحكومة باستكمال 74 مشروعا يجري إنجازها من المشاريع المسجلة في مختلف البرامج الاستثمارية إذ لم يخص غلاف مالي تكميلي...

الرئيس: أشكر السيدة نورة خنيوي، وأحيل الكلمة إلى السيد بلخير طاهري.

السيد بلخير طاهري: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السادة ممثلي الحكومة،

السادة النواب،

السادة رجال الإعلام،

السلام عليكم.

إن المواطن البسيط وهو يتابع جلسات البرلمان، خاصة ما يتعلق بقانون المالية يجعله يتيه في الأرقام والنسب المئوية التي لا يفك خيوطها حتى من هم أقرب إلى هذه القوانين.

إن المواطن البسيط لا يمكنه أن يستوعب الفلسفة المالية والاقتصادية عندما يرى سعر البترول يصل إلى أكثر من 91 دولارا والسعر المرجعي الذي تبني عليه الميزانية 19 دولارا فقط.

ما هو تقييم الإصلاحات على المستوى الفلاحي مثل الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (FNDA) ، والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDA) ؟ وكم استهلكت من خلالها الأموال؟ ونأتي في سنة 2007 لنرى التراجع غير المبرر من نسبة 7٪ إلى نسبة 4٪، وكيف يمكن معالجة التبعية الغذائية؟

فاليوم البطاطا، وغدا لا ندري على ماذا سيأتي الدور ، وعليه لا بد من اعتماد إصلاحات حقيقية لدعم الفلاحة بالدرجة الأولى، ولدعم الفلاح بتحفظات مكفولة قانونا.

أيها السادة،

نتساءل عن السياسة الاستثمارية لشركة سوناطراك عندما تريد رفع سعر المازوت من 0,3٪ إلى 0,6٪ بدعوى رفع وإنشاء صندوق لطاقة متجددة، ولم تستثمر في تكرير البترول، ونحن نستورد ما قيمته 125 مليون دولار سنويا.

إن بناء الطاقة المتجددة لا يأتي برفع الأسعار على حساب المواطن البسيط، وإنما بالدراسة العلمية الاستراتيجية التي تنسب فيما بعد...

الرئيس : شكرا للسيد بلخير طاهري، وأحيل الكلمة إلى السيد أحمد معروف ... هو غائب، إذن أحيل الكلمة إلى السيد مصطفى بوصبيح ، فليفضل .

السيد مصطفى بوصبيح : شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم، حضرات السيدات والسادة أعضاء الحكومة الموقرة، أيتها السيدات الفضليات، أيها السادة النواب الأفاضل، السلام عليكم ورحمة الله.

بودي أن أستهل كلمتي هاته بالإعراب لكم عن مدى سروري بالعمل الجبار الذي قامت به لجنة المالية والميزانية، ودفاعها المستميت عن المواطن وانشغالاته الضرورية اليومية، ولاسيما الإجراءات الهادفة إلى تخفيض وتبسيط الضغط الجبائي، وإدراكها بالآثار السلبية من الزيادة في الرسم الإضافي على مادة المازوت والزيادة في قسيمة السيارات لسنة 2008. في المادتين 42 و17 من مشروع قانون المالية.

إن مبتغانا هو تحسين وتحسن الإطار المعيشي للمواطن الجزائري الكريم، وبناء اقتصاد قوي ومندمج، وإيجاد حلول

فصل الخريف ثم يتبعه فصل الشتاء مما يجعل المواطن يفضل برد الفصل على حرارة الفاتورة التي تأتي على مدخوله الشهري علما أن بعض المناطق يستمر فيها البرد أكثر من 7 أشهر إلى 9 أشهر أي تقريبا طيلة السنة ومن ذلك منطقة ولاية البيض وما جاورها، فمن يدفع ثمن التدفئة؟ ومن يدعمه؟

أيها السادة،

إن مناطق الجنوب والجنوب الغربي هي مناطق دخلها الرئيسي مبني على الثروة الحيوانية، لذا نرجو التفكير في مراجعة وتخفيض الرسوم الجمركية على المواد البيطرية حتى تصل إلى المواطن المعني بأحسن تكلفة.

إن المواطن البسيط وهو يتابع أشغال المجلس الشعبي الوطني يحاول أن يجد من بنفس عنه أزمة العمر والشغل الشاغل لكل مواطن بشكل عام والشباب بشكل خاص. عندما يتعلق الأمر بالسكنات الاجتماعية، فإنني أطالب بإعادة النظر في المرسوم التنفيذي المتعلق بتوزيع السكنات الاجتماعية خاصة فيما يتعلق بالشروط وعندما يشترط ألا يتجاوز دخل الفرد الشهري مبلغ 12000 دج، فهل يمكن لمواطن يتقاضى مبلغ 30000 دج أن يبني مسكنا في وقت وصل فيه كيس الإسمنت إلى مبلغ 500 دج وسعر الحديد إلى 6000 دج، وهذا في ظل المضاربة بالأسعار الغائبة عن أي ردع قانوني؟

وعليه، أقترح تعديل قانون السكنات الاجتماعية ، خاصة فيما يتعلق بشرط الدخل.

وعجبا لبعض المسؤولين عندما يرفضون ملف أحد الراغبين في الاستفادة من سكن اجتماعي وهو عينة من العينات، ومهنته حلاق في حي فقير في شارع خفي، وتبرر الإدارة أسباب إقصائه من القائمة، أن مهنته تدر عليه أموالا باهظة.

فأين هي الأموال الباهظة مع مقص يا عجبا؟! وفي ولاية فقيرة كولاية البيض، رغم أن الضرائب تحدد للحلاق بهذه الولاية بمبلغ 7000 دج أي أنه لم يتجاوز الحد القانوني.

أيها السادة،

إن مشروع قانون المالية جاء لمحاربة الغش، والتقليد من الناحية القانونية، وهذا لا يكفي بل لابد من أن يتبع بإجراءات ميدانية مثل المخابر والورشات التقنية لمراقبة الجودة.

ونتساءل من خلال أزمة البطاطا التي نستحي أن نكررها في هذا المجلس الموقر.

وما يروقني سيدي كما يروق سكان مدينة المحمدية هو سد فرقوق الذي غمرته الأحوال وتعطل، مما يتطلب إعادة الاعتبار له خاصة للأهمية التي يلعبها في السقي الفلاحي، وخاصة سقي أشجار الزيتون بدائرتي سيق والمحمدية المشهورتين بهذا الإنتاج.

وفي ميدان الصحة والمستشفيات، سيدي الرئيس، ندق ناقوس الخطر بخصوص المستشفيات التي بنيت في الثمانينات في الولاية وفي ظروف استعجالية، ولمدة محددة بالبناءات الجاهزة في كل من معسكر وغريس وتغنيف والمحمدية، الأمر الذي يتطلب منا التفكير من الآن في تعويض هذه المنشآت ببناء مستشفيات، بدلا من تلك البناءات الجاهزة التي لا تقاوم السنين والتي سيتم غلقها في يوم ما.

كما أن بعض الدوائر الكبيرة وذات كثافة سكانية تتجاوز 10 آلاف نسمة كدائرة واد تاغية، وزهانة، وتيزي، وواد الأبطال وسيدي قادة وعين فارس بحاجة إلى مستشفيات بدل المراكز الصحية الصغيرة التي لا تكفي لتقديم أدنى الخدمات.

ونطمح سيدي الرئيس، إلى إنشاء مستشفى جامعي بالولاية.

كما لا تفوتني سيادة الرئيس المحترم هذه الفرصة، لأذكر بحاجة سكان ولاية معسكر لمركز عبور لإسكان المنكوبين إثر النكبات التي قد تحدث لا قدر الله، كما هي موجودة في بعض الولايات المجاورة، خاصة أن المنطقة عرفت عدة حوادث طبيعية وأخرها الفيضانات التي غمرت بعض المناطق في هذا الشهر في مدينة معسكر ودائرة عوف والتي تم التحكم في آثارها.

وهنا يجزنا القول إلى حاجة بلدية عوف إلى مشروع هام يقبها من الفيضانات التي تتعرض لها من حين إلى آخر، كما أقترح إنشاء صندوق تضامن ولائي يخصص للمناطق المعرضة للكوارث الطبيعية بالولاية.

سيدي الرئيس المحترم، أغتنم هذه الفرصة في هذا المجلس الموقر لأقدم تشكراتي إلى وزارة الأشغال العمومية وإلى السلطات المحلية وعلى رأسها رئيس الهيئة التنفيذية السيد "العربي مرزوق"، للجهود الجبارة المبذولة من أجل تحسين وضعيات الطرقات بصفة عامة، وإعادة الاعتبار لكامل الطرقات بكامل أحياء مدينة مقر الولاية، وإلى الإنجاز الهام الذي أعطى رونقا وجمالا لمدينة معسكر وغير مظهرها والمتمثل في نفق من الطراز العالي بوسط المدينة وكذا الطريق المزوج معسكر- تغنيف.

لمواجهة الحاجات المتزايدة للمواطن، خاصة بعد الزيادة في أجور الموظفين التي وعد بها رئيس الحكومة الفاضل السيد عبد العزيز بلخادم، وحققها للعمال والمستخدمين من خلال الشبكة الجديدة للأجور وكان لها الأثر الفعال في نفسية المواطن الجزائري المحترم.

سيدي الرئيس المحترم،

ها هو قانون المالية لسنة 2008 يأتي متزامنا مع مسعى صاحب الفخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة -أطال الله عمره - وهو القرار الذي يستجيب فعلا لمطالب العمال المشروعة، ومبادئ العدالة الاجتماعية، لذا ننوه بهذا القرار وبالنتائج التي توصلت إليه من خلال الأهداف الكبرى للاستراتيجية المنتهجة منذ سنة 2000 من خلال المخططات، وبرنامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو وتحسين ميزان المدفوعات، والتسديد المسبق للديون والتحكم في نسبة التضخم، والعمل المستمر والدؤوب في مسار الإصلاحات للتأقلم مع التحولات الاقتصادية العالمية، في ظل الورشات الكبرى كمشروع مليون سكن، والطريق السيار (شرق- غرب) ومشاريع السدود الضخمة وغيرها من الورشات، مما يضمن تحقيق التنمية الشاملة في ظل بحبوحة مالية، كلها مؤشرات تبعث على الأمل لمستقبل واعد.

فالجزائريون والجزائريات يعلقون آمالا كبيرة، لذا نستبشر خيرا للتحسن الذي وصلت إليه بلادنا، خاصة بعد سماعنا للعرض الذي قدمه السيد وزير المالية والوثائق التي زدونا بها، حيث تفاءلنا بالإحصائيات والأرقام التي تضمنها، وسنبقى متفائلين سيدي الرئيس إلى أبعد الحدود، وعليه نتمن الإيجابيات التي جاء بها المشروع كونه يعكس منهج البرنامج الرئاسي الذي باشره صاحب الفخامة في سبيل استعادة الأمن المدني، وبعث الاقتصاد الذي يجب أن يرافقه تحسن الظروف المعيشية للمواطن.

سيدي الرئيس الموقر،

ما ينتظره منا المواطن الذي حملنا طموحاته وقيادة مصيره في هذا المجلس، يفرض علينا طرح بعض الانشغالات، التي بقيت مطروحة وما زال المواطنون يعلقون عليها الآمال من أجل تجسيد مهامهم التي تعد شرعية وحقا من حقوقهم الأساسية والضرورية.

وأبدؤها بالخبر الذي أثلج صدورنا من قبل السيد وزير الموارد المائية المحترم "عبد المالك سلال" الذي نقدم له جزيل الشكر والعرفان على القرار الذي أبلغنا به نحن نواب ولاية معسكر بتسجيل مشروع سد "واد تحت" بواد الأبطال لسنة 2009، هذا الإنجاز الذي انتظره سكان ولاية معسكر منذ مدة لما له من أهمية في حياتهم.

لمنتوجات القائمتين الثانية، والثالثة والمكونتين أساسا من مواد التجهيز ومواد الاستهلاك الصناعية.

وبهذا الإعفاء فإن الخزينة العمومية ستخسر ما يعادل 4500 مليار سنتيم سنويا تعودت أن تجنيها من مصدري المواد الصناعية من البلدان الأوروبية، كما سترتفع فاتورة المواد الصناعية نحو الجزائر لتصل إلى حدود 5 ملايين دولار بسبب إلغاء الرسوم الجمركية، حيث بلغت فاتورة الاستيراد فيها سنة 2006 مبلغ 3,07 مليار دولار، أي بزيادة تقدر بنسبة 10,70٪ بالنسبة إلى سنة 2005، أي انخفاض بنسبة 40٪ من مجموع كل الرسوم المطبقة.

إننا في حزب العمال نرى أن هذا مشروع على تخلي الدولة عما تبقى من الإنتاج الوطني مقابل تشجيعها لسياسة الاستيراد باعتمادها التفكيك الجمركي ظنا منها بأنه سيخفض أسعار هذه المنتوجات الأوروبية، إلا أن الواقع أكد صحة تحاليلنا لكونها حافظت على نفس مستويات أسعارها السابقة، ودون أدنى نقصان، فمحاولة ربط استمرار ارتفاع أسعار المنتجات الأوروبية بتقلبات أسعار الصرف بسبب ارتفاع سعر اليورو أمام سعر الدولار، تبقى قراءة ذلك غير مقنعة بالنظر إلى تنازلات الحكومة في إطار اتفاق الشراكة لصالح الدول الأوروبية.

فلماذا إذن مواصلة تطبيق هذا الاتفاق رغم نتائج الكارثية على الصناعة الجزائرية، ومناصب الشغل الدائمة فيها لفائدة الشركات المتعددة الجنسيات؟ وهو الأمر الذي سيؤدي لا محالة إلى تصفية العديد من المؤسسات على غرار الشركة الوطنية للصناعات الإلكترونية (ENIE)، وكذا الشركة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية (ENIEM) عوض إعادة تأهيلها، وتطهيرها ماليا.

سيدي الوزير،

لقد أشرت إلى أن مشروع قانون المالية هذا يأتي ضمن سياق دولي يتميز بتقدير سنة 2008 بالازدهار المحسوس للنمو الاقتصادي العالمي الذي حققته الدول النامية نتيجة توسيع معتبر للتجارة الدولية مع التوجه نحو تخفيض أسعار المواد الأساسية، لكن ارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية أدى إلى غلاء أكثر للمعيشة إذ أن ارتفاع سعر البطاطا بالرغم من دخول تلك المستوردة ذات النوعية الرديئة الأسواق، مع غلاء البذور الهجينة التي ترمج لتصفية إنتاج هذه المادة في بلادنا، وكذا مادة الجيوب التي زادت أسعارها بأكثر من الضعف في الأسواق الداخلية والأدوية المقلدة التي تهدد الصحة العمومية.

غير أننا نطمح إلى إنجاز طريق مزدوج بين معسكر وغريس عبر مدينة فروحة، لما لمدينة غريس من أهمية اقتصادية، واحتوائها على مطار نطمح إلى فتحه أمام الملاحة الجوية.

ونطمح كذلك إلى طريق مزدوج بين سيق ووهران، كون هذا الطريق يعرف حوادث مرور خطيرة باستمرار تهق أرواح العديد من المسافرين والمواطنين، مع العلم أن هذا الشطر قد تمت دراسته، كما نطمح كذلك إلى إنجاز طريق مزدوج بين معسكر والقطب السياحي بمدينة بوحنيقية . الحمامات.

وأخيرا، سيدي الرئيس، المحترم أقول :

إن فلسفة بث الشكوك التي اتخذها البعض مذهباً، والتقليل من جهود الآخرين يعتبران برنامجاً خاصاً، أصبح من مهام بعض الفاشلين السياسيين.

غير أن الشعب الجزائري مدرك أتم الإدراك تلاعبات هؤلاء وهؤلاء ومدرك السياسة الممقوتة، بفضل وعيه وإيمانه بوطنه وقيادته الرشيدة.

وما الهجمة الإعلامية الشرسة التي روجت لها مؤخرا بعض الأطراف المعروفة في حق الحكومة ورئيسها الفاضل خلال الفترة الأخيرة التي تزامنت مع عرض قانون المالية هذا. واقتراب الانتخابات المحلية، ماهي سيدي الرئيس، إلا محاولة يائسة وفاشلة لتغليب الرأي العام وإبعاده عن الحقيقة، حقيقة نجاح الحكومة ورئيسها الفاضل، وأشيد بما حققته من إنجازات ومن اقتدار في الاضطلاع بمهمته ومهامه والجهود المضنية التي تحققت والتزامه بالمصلحة العليا للبلاد.

وشكرا السيد الرئيس.

الرئيس : شكرا للسيد مصطفى بوصبيح، وأحيل الكلمة إلى السيدة هوارية بوسماحة، فلتتفضل.

السيدة هوارية بوسماحة : شكرا.

السيد رئيس المجلس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم.

السيد وزير المالية، لقد تفضلتم بتقديم رزنامة تفكيك الحواجز الجمركية بدون تقديم أرقام أو حصيلة عن ذلك، فالمرحلة الثانية من دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ في جانبه التجاري ستخص التفكيك التدريجي للتعريف الجمركية

النظام الجديد لدفع الأجور في الوظيف العمومي، والتي سيتم تخفيضها وتعويضها بتخفيض التكاليف الجمركية المقررة في اتفاق الشراكة.

ألا تعتبر هذه وصاية للاتحاد الأوروبي حتى في تحسين ظروف عمال الوظيف العمومي بفرض هذا الشرط؟!

كما تبقى مهزلة المنح العائلية مثل زيادة "IFR" المقدرة بمبلغ 1,25 دج للطفل ومنحة الحالة العائلية "ISF" المقدرة بمبلغ 5,50 دج منذ سنة 1965، وزيادة على كل هذا فإنه يتم الإسراع لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC) التي سينتفع منها كل أعضائها بالنظر إلى المزايا الممنوحة من الحكومة، وهذا ما يؤكد أنه ليس من باب الصدفة أن تدعم الولايات المتحدة الأمريكية بقوة هذا الانضمام، إذ أنه ومن بين آخر الشروط المفروضة علينا من المنظمة العالمية للتجارة (OMC) هو منع كل دعم من قبل الدولة لصادراتها، وبالتالي منع رقابتها على تجارتها الخارجية في حين أن هذه الدول تدعم صادراتها نحونا.

ومن خلال كل هذا نحن في حزب العمال نرى أنه يجب التوقف عن هذا، وفتح نقاش وطني حول حصيلته تطبيق هذه السياسات المملأة من الخارج، والتي نجمت عنها كوارث اقتصادية، واجتماعية كبيرة بإعطاء الأفضلية للمنتج الوطني ...

الرئيس : شكرا للسيدة هوارية بوسماحة، وأحيل الكلمة إلى السيد عيسى حمدي، فليتكلم.

السيد عيسى حمدي : بسم الله الرحمن الرحيم ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

زميلاتي زملائي النواب،

أيها السادة الحضور،

مرة ثانية السلام عليكم وبعد.

إنه لمن دواعي الفخر أن نحبي سعيكم الكريم، وما تبدلونه من أجل التطور، وهذه ليست مجاملة مني لكسب الود، وإنما حقيقة يراها، القاسي والداني، أثمرتها جهودكم الحثيثة المستقاة من برنامج فخامة رئيس الجمهورية.

مداخلتي أيها السادة، أيتها السيدات تنصب على محورين : أولا/ الإسراع في التعامل بواسطة القرض الإيجاري " Leasing "

رغم التخفيض المشهود في الرسوم والضرائب، إلا أن المواد الغذائية على غرار القهوة والسكر والحبوب الجافة، واللحوم المجمدة تعرف هي الأخرى ارتفاعا محسوسا في السوق الوطنية، ولا تنخفض عندما تنخفض أسعارها في البورصات العالمية عكس انخفاض أسعار الموز، الكافيار، والمواد الكحولية، بسبب تخفيض الرسوم عليها ورغم استهلاكها المحدود، وهذا ما يفسر أن الجزائريين لم يستفيدوا شيئا من اقتصاد البازار هذا الذي تتحكم فيه احتكارات أخضعت التجارة الخارجية لسلطتها.

سيدي الوزير،

إن مراقبة الدولة للاقتصاد الممركز الذي سحب منها عقب صدور قرار تحرير التجارة الخارجية سنة 1994 سهل مهمة شركات الاستيراد الخاصة بالمتحكم في المواد الغذائية، والتي بلغ عددها 1600 سنة 2006 بقيمة واردات بلغت 3,8 مليار دولار، فلماذا إذن إلغاء إلزامية حيازة رأسمال مقدر بمبلغ 20 مليون دينار جزائري لممارسة نشاط الاستيراد؟!

إننا نرى أن هذا الإلغاء سيزيد في هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات على الاقتصاد الوطني بواسطة تزايد شركات الاستيراد الخاصة عندنا دون شرط، ويجب أن نذكر هنا سيدي الوزير بأنه في شهر أوت 2005 كانت وزارة التجارة قد أعلنت تخوفها من دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ، وفي سبتمبر سنة 2006 أعلنت الوزارة نفسها بأن الجزائر لم تستفد أي شيء من هذا الاتفاق الذي كان أول ضحاياها عمال، ومعامل السكر، وإن المؤسسات العمومية، والخاصة قد توقفت عن الإنتاج لإغراق السوق بمنتجات أجنبية، وحتى الفلاحة لم تسلم بدليل فقدان 6000 منصب شغل في معامل الطماطم.

وبعد سنتين لم تتجاوز مداخيل الصادرات الجزائرية مبلغ 500 مليون أورو في السنة في حين أن فاتورة الواردات في تزايد متواصل.

وفيما يخص المنتجات المغشوشة والمقلدة التي تغزو السوق الوطنية والقادمة خاصة من الصين، فقد أصبحت مثلا شركة صناعة اللوالب والمسامير والصنابير (وئضص) تفقد ما بين 20 و40٪ من حصتها في السوق أي ما يعادل 500 مليون دج سنويا.

سيدي الوزير،

لقد جاء في مشروع القانون أن الأخطار التضخمية المرتقبة سنة 2008 ستؤثر على تطور المؤشر العام للأسعار جراء تطبيق

فيما يخص المحور الثالث، فهو يعد مهما جدا وأرجو من زملائي النواب الانتباه إلى هذا الأمر، حيث لا يمكننا فصل قطاع المحروقات عن توأمه قطاع المالية فقطع المحروقات كما نعلم يمن علينا بنسبة 95٪ من الدخل الإجمالي الوطني، خاصة بالنسبة إلى الغاز الذي له ميزات ذاتية غير ضارة بالطبيعة، وكذا كونه أولى بالاستغلال مقارنة بالبتترول.

والسؤال المطروح هو :

- ما سبب تأخر الجزائر في استغلاله على الوجه الصحيح؟
إذ سبقتنا بعض الدول التي تملك احتياطيها من الغاز أقل من احتياطنا وذلك منذ عشرين سنة، حيث قامت بتحويله إلى بتترول باستعمال الطريقة المعروفة GTL مثل إخواننا في قطر، وجنوب إفريقيا، وأستراليا، وقد أثمرت تجاربهم، وتنجز حاليا بعض الدراسات في السوق الأوروبية المشتركة من أجل التخلي عن البترول وتعويض نسبة كبيرة منه بهذه المادة.

فلماذا لا نحذو حذو تلك الدول بتطوير ثروة الغاز، مما يدر على البلاد بفوائد مادية كبيرة، ويقلل من الأضرار البيئية، ويعيننا على الحفاظ على احتياطي البترول للأجيال القادمة؟

وأبشركم أن الذي يشرف على هذه العملية العالمية في هذا المجال هو جزائري من ولاية الأغواط وهو السيد "عيسى جعدم"، وهو الآن مقيم "بقطر"، وقد بلغنا اليوم أن وفدا جزائريا سيزور قطر لحضور المؤتمر الذي سينعقد بخصوص قضية تحويل الغاز إلى بتترول ومشتقاته مثل المازوت، والكيروزان وغيرهما، فنحن متأخرون جدا عن مواكبة التطور التكنولوجي العالمي، إذ هناك بعض الدول التي تملك احتياطيها من الغاز أقل من احتياطي الجزائر لكنها استعملت هذه الطريقة، لذا نطلب من السيد وزير المالية ووزير الطاقة والمناجم أن يأخذ هذا الاقتراح بعين الاعتبار.

لا جرم أن الاستثمار الخارجي دعامة قوية لمواكبة التحولات الاقتصادية العالمية، خاصة أننا على أبواب الانضمام إلى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (GATT) لكن هذا لا يعني السماح لبعض الشركات الأجنبية باستغلال قانون الاستثمار الجزائري، وهو ما حصل فعلا، إذ قامت شركات أجنبية عالمية معروفة، بإنجاز مشاريع في حاسي مسعود، وبما أن القانون يفرض عليها صرف جزء من المبلغ الإجمالي للمشروع بالدينار الجزائري، وعند نفاذ هذا المبلغ يستوجب عليها صرف العملة الصعبة التي سمح لها إدخالها للبلاد. فقد تفننت تلك الشركات بالتحايل على مضمون القانون، وأنشأت شركة موازية لها بفتح سجل تجاري جزائري

الذي هو الحل الناجح والناجع للموافق للشريعة الإسلامية على غرار الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية بحوالي 85٪ وكذا السوق الأوروبية المشتركة بحوالي 75٪.

ثانيا / تعديل المصطلح الخاص بالبنوك الجزائرية ابتداء بالفوائد إلى غاية الخدمات، وكما نعلم جميعا فإن شعبنا الأبي يغلب عليه الطابع الديني، ونحن متفقون على أن سبب كل الآفات الاجتماعية من انتحار وإدمان على المخدرات والهجرة الشرعية وغير الشرعية هي البطالة بالدرجة الأولى، مما دفع الدولة إلى تشجيع المشاريع الصغيرة، ودعمها بقروض مع فوائد تتراوح بين نسبيتي 2٪ و 7٪، وهذه لا تعد فوائد في حقيقة الأمر بل أقل ما يقال عنها أنها خدمات بنكية، وهذه التسمية المغلوطة دفعت بـ 80٪ من المستفيدين قروضا خاصة الموجودين في الجنوب إلى الامتناع عن تقاضي هذه القروض.

لذا أقترح تعديل التسمية لتصبح "خدمات" بدل "فوائد"، وهكذا نعيدها إلى أصلها، ولسنا السباقين إلى هذا التعديل، بل ذهب إلى ذلك المجمع الفقهي العالمي في كثير من الدول الإسلامية وحتى الغربية كما أطالب بإعادة العمل بنظام وكالة ترقية ودعم الاستثمار (APSI) بدلا من نظام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI).

- إنشاء صندوق خاص بتربية المواشي على غرار الصندوق الفلاحي لما تزخر به منطقتنا الرعوية.

- الاستفادة من الطاقة النووية لأغراض سلمية خدمة للبحوث العلمية مثل مفاعل "البيرين" الذي لا يصدر ولا نقل في تقنيات الطاقة النووية (KBR) في حين نجد في الفتنام حوالي ألف (1000) نقل في تقنيات الطاقة النووية في الشهر ولاسيما الطاقة المستمدة من الرياح، وكذا الطاقة الشمسية.

- إشراك الشركات مثل شركتي "سوناطراك" و"سونلغاز" لإبرام عقود مع جامعاتنا من أجل توفير مناصب عمل خاصة في ميدان البحث العلمي.

- إنشاء مركز تكوين مهني وتقني على غرار المعهد الجزائري المهني (IAP) بولاية الأغواط نظرا إلى موقعها الاستراتيجي الواقع بالقرب من منطقة حاسي الرمل.

- إعادة النظر في سير المناقصات العالمية، خاصة ما رأيناه من خلال أكبر مشروع بولاية سكيكدة والذي أبرمته شركة سوناطراك مع شركة KBR"، وكذا مشروع 24 إنشا الممتد من حاسي الرمل إلى أرزيو، مع إعادة النظر في هذه المشاريع، وفي الحقيقة نحن بصدد إعداد تقرير موجه إلى وزير الطاقة والمناجم يخص هذا المجال.

كذلك ومن خلال مشروع الميزانية، هناك فقرة تنص على أنه "سيتم تحريك المرتبات والأجور مع تطبيق النظام الجديد في قطاع التوظيف العمومي بقيمة مالية تبلغ 166 مليار دينار. بمعنى أنه إذا استثنينا الزيادة في الأجور في قطاع التوظيف العمومي التي رصدتها حوالي 130 مليار دج فإن القوانين الخاصة والتي لم تظهر إلى الوجود بعد قد خصص لها حوالي 36 مليار دج وهو ما نراه غير كاف إطلاقاً بالنسبة إلى الزيادات التي يترقبها العمال في السنة المقبلة إن شاء الله.

أيضاً وفيما يخص عالم الشغل دائماً، فقد تم التطرق في مشروع الميزانية إلى فتح 43231 منصباً مالياً جديداً، لكن الحقيقة سيادة الرئيس، عكس ذلك، وكثير من الدوائر الوزارية تعلم ذلك، كما أن المديرية العامة للتوظيف العمومي لا تعوض المتقاعد، ولا تعوض المتوفى، وبالتالي فإن عمال قطاع التوظيف العمومي في تناقص مستمر.

فالسؤال المطروح هو :

- أين ستصرف هذه الميزانية التي تغطي أجور 43231 منصباً مالياً جديداً في قطاع التوظيف العمومي كما جاء في مشروع قانون المالية لسنة 2008؟

كما تم التطرق في هذه الميزانية إلى ما قيمته 23,3 من أجور العمال الذين تتم ترقيتهم، ونحن نعلم أن عمال قطاع التوظيف العمومي لا يتحصلون على هذه الترقيات رغم استيفائهم كامل الشروط القانونية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، ما مصير المئات ...

الرئيس : شكراً للسيد علي مرابط، وأحيل الكلمة إلى السيد إبراهيم مسعي، فليتنفضل.

السيد إبراهيم مسعي : سيدي الرئيس. السادة الحضور.

إن الحديث عن المال باعتباره عصب الحياة يقودنا طوعاً أو كرهاً إلى مشكلة القدرة الشرائية التي تفضي بنا هي الأخرى إلى مقوم من مقومات النمو الاقتصادي، ألا وهو معدل الدخل القومي الذي يعتبر مؤشراً حضارياً واقتصادياً في الدول المتقدمة على الرقي والتفكير، وترشيد المال يقتضي توزيعه بين وسائل الإنتاج والاستهلاك المباشر، بالقدر الذي يحفظ التوازن الاجتماعي في كامل أنحاء القطر.

استفادات عن طريقه من العفو الجبائي والضريبي الخاص بالشركات المحلية ...

الرئيس : شكراً للسيد عيسى حمدي، وأحيل الكلمة إلى السيد علي مرابط، فليتنفضل.

السيد علي مرابط : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين .

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني، السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي النواب،

إخواني أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله.

في بداية تدخلتي أتوجه بالشكر الجزيل إلى معالي السيد الوزير وأنا أتصفح مشروع هذا القانون وجدت أن هناك اعتمادات مالية كبيرة جداً في ميزانية سنة 2008 خصصت لكثير من القطاعات لكن تدخلتي هذا سينحصر في قطاعين فقط هما على التوالي :

أولاً / عالم الشغل، وثانياً عالم الفلاحة.

(1) أرى أنه حسب مشروع ميزانية التسيير لسنة 2008 والتي بلغت 2180 مليار دينار وقد زادت بنسبة 22,1٪ عن الميزانية التي خصصت لسنة 2007.

وأشكر السيد الوزير لأنه في هذه الميزانية حدد بالضبط النسبة التي ستخصص لعالم الشغل، خاصة عمال قطاع التوظيف العمومي وهي النسبة التي تبلغ حوالي 10٪ من ميزانية التسيير وقد خصصت للنظام الجديد لدفع الأجور في قطاع التوظيف العمومي، لكن ونحن نتصفح هذه الميزانية نجد أن الكثير ممن يعملون سواء تحت طائلة القانون أو خارجها يستفيدون العديد من الامتيازات وكذا العديد من التخفيضات والتسهيلات، سواء فيما يخص القيمة المطلقة أو القيمة المضافة، أو الضريبة على الدخل لكن الأجراء بصفة عامة في بلادنا لم تمسهم رحمة هذه القوانين، ذلك لأن الضريبة على الدخل بالنسبة إلى الأجراء لا تزال تقتطع من أجورهم نسبة كبيرة، إذ تقدر هذه النسبة في قطاع التوظيف العمومي أحياناً بثلاث الأجر خاصة بالنسبة إلى فئة الإطارات.

فلماذا لم يستفد العمال الأجراء من هذه المزايا والتخفيضات على الأقل بالنسبة إلى الضريبة وكذا القيمة المضافة؟

وهذا دون شك سينعكس بصورة إيجابية جداً على الحياة الاجتماعية والمهنية لكثير من العمال والأجراء في بلادنا.

هذه النسبة إضافة إلى ضرورة إيجاد حل لمشكلة التصدير بالدولار والاستيراد بالأورو، والخسارة الناجمة عن ذلك نظرا إلى اختلاف سعر الصرف للعملة في الأسواق الدولية، وإذا كان مشروع هذا القانون يقترح تخفيضا في الضريبة مع التشديد على مكافحة التهرب الضريبي، فماذا يقترح مشروع هذا القانون كبديل لتمويل الخزينة العمومية؟ مع الإبقاء على الجباية البترولية على حالها تقريبا لسنة 2007.

كما يقترح مشروع قانون المالية تدابير متعددة منها ما يتعلق بالأسرة ومنها ما هو متعلق بالمحافظة على البيئة، غير أن التساؤل الأهم للمواطن، هو كيفية تخفيض نسبة البطالة التي أصبحت ظاهرة غريبة في بلادنا وأصبح مصير شبابنا وشاباتنا غير واضح المعالم وانعدمت ثقة الشباب بالإدارة، وعليه فإننا نطالب بمنح فرص جديدة وإحداث مناصب شغل من شأنها الإسهام في الحركية الاقتصادية للبلاد، كما أنه يجب على الدولة القيام بتدعيم وتشجيع كل أنواع الاستثمار بما في ذلك صغار المستثمرين وتشجيع النشاط الاقتصادي حتى يحدث التوازن بين القطاع العام والخاص وتكون الفائدة أكثر وأعم وألا يقتصر التدعيم، وأقصد هنا تدعيم الدولة للمستثمرين، على القطاع الخاص بل يجب أن يشترك القطاع العام والخاص في خدمة المواطن وحتى لا تفقد الدولة دورها ومصداقيتها وتصبح بذلك مطية في يد المستثمرين وتشجيعهم على نهب ثروات الأمة.

وفي الختام، نلح على طرح السؤال الذي يتبادر إلى ذهن كل جزائري رغم أننا لسنا من المختصين في الجانب الاقتصادي أو المالي: لماذا يعيش الجزائري حالة من الفقر وتطارد القدرة الشرائية حتى أصحاب المداخل المحترمة؟ رغم البهجة المالية التي تعرفها الخزينة نظرا إلى تواصل ارتفاع أسعار النفط، حيث وصل سعر البرميل حدا قياسيا فاق التسعين دولارا، وهذا السؤال يقودنا أيضا إلى سؤال آخر مهم يتعلق بمدى استمرار الأسعار في الارتفاع...

الرئيس: شكرا للسيد ابراهيم مسعي، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد جميعي، فليفضل.

السيد محمد جميعي: شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

الإطارات المرافقة لهم،

السيدات والسادة النواب،

الحضور الكرام،

ولعل مشكلة القدرة الشرائية ومتوسط الدخل الفردي في ولاية تبسة على وجه الخصوص واحد من النواقيس التي تدق أجراس الخطر الاجتماعي الداهم على شباب وسكان هذه الولاية، إذ لا يعقل أن يعاني شبابها البطالة والتهميش في حين أن هذه الولاية تشبه إلى حد كبير البقر الحلوب بثرواتها المنجمية التي لا يعود عليها منها إلا الغبار ولله در من قال: كالعيس في البيداء يقتلها الضمأ × والماء فوق ظهورها محمول.

وبعد هذه التوطئة أقول، لقد جاء مشروع قانون المالية لسنة 2008، لتنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج الجنوب والهضاب العليا وما يميز هذا المشروع هو اقتراحه أو توقعه لتزايد محسوس في ميزانية التسيير قد يصل إلى أكثر من نسبة 22٪ تحت تأثير عاملي مراجعة نظام الأجور في الوظيف العمومي وتطبيق التدابير الاجتماعية التي سبق إدخالها في قانون المالية التكميلي لسنة 2007.

وإذا كان مشروع قانون المالية لسنة 2008 تم تحضيره على أساس تحقيق نمو اقتصادي مقدر بنسبة 5,8٪ إجماليا وينسبة 6,8٪ خارج المحروقات، فإن السؤال الذي يتبادر إلى أذهاننا الآن ونحن نطلع على التقارير المالية للهيئات الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، فلماذا تخالف توقعاتها تلك الخاصة بوزارة المالية وتشير في أحدث تقاريرها إلى أن نسبة النمو في الجزائر لا يمكن أن تتجاوز 4,1٪ في السنة نفسها؟

ومن جهة أخرى، فإن مشروع قانون المالية لسنة 2008 أبقى على سعر 19 دولارا أمريكيا لبرميل النفط الخام مبررا ذلك بالمساهمة في دعم السياسة النقدية في جانب استعادة السيولة وتأمين الإنفاق العمومي على المدى المتوسط، ولكن القانون من جهة أخرى يقترح زيادة في ميزانية التسيير بنسبة 22,1٪، فلماذا لم يكن بالإمكان تجاوزها برفع السعر المرجعي لبرميل النفط بنسبة تحفظ توازنات الخزينة وتكفل استقرار ميزانية التجهيز؟ إضافة إلى أن هذا السؤال يقودنا إلى ذكر ملاحظة أخرى تستدعي التساؤل، فإذا كان سعر 19 دولارا أمريكيا للبرميل يكفل مداخيل إجمالية لسنة 2008 تقدر بمبلغ 18,5مليار دولار في حين ستعده وادراتنا من البضائع من السنة نفسها بـ 26 مليار دولار نتيجة لارتفاع هذه الواردات بنسبة 10٪، فلماذا نلجأ إلى سعر البرميل الواحد من البترول لا يغطي حتى احتياجاتنا من الواردات للسنة نفسها؟ مع أننا ندرك أننا سنلجأ حتما إلى قانون مالية تكميلي، كما أن مشروع هذا القانون مبني على أساس سعر صرف يقدر بمبلغ 72 دج مقابل دولار أمريكي واحد ويصبو إلى توقع نسبة تضخم تقدر بنسبة 3٪ مع أن العمل على تطبيق النظام الجديد للأجور قد يرفع من

سيدي وزير المالية،
 وتطرقنا إلى موضوع البنوك، فقد أشارت الكثير من التدخلات إلى إلغاء قرار البنوك الخاصة ولست أدري ماذا أيضا، فليكن في علم كل الإخوة أنه لا توجد عندنا بنوك خاصة بل بنوك أجنبية من الدرجة الأولى، فإذا كنا نطمح في الانخراط في المنظمة العالمية للتجارة ونطمح إلى الانخراط في المنظمات العالمية، فكيف لنا أن نتماشى مع هذا والقرارات المذكورة؟ فلا بد من إلغائها وأشيد وأنوه بقرار إلغاء هذا الإجراء، لأن البنوك الموجودة بالجزائر اليوم، موجودة في أكثر من 200 دولة في العالم ونحن تأخرنا عن استقطاب وجودها بالجزائر.

سيدي وزير المالية،
 لقد طال أمد مناقشة الوزارة المعنية ودراسة إمكانية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ولنعلم أنه إذا لم نسرع في وتيرة هذا الانضمام فإنه في نظري سنصبح تحت حصار اقتصادي تجاري غير مباشر، فالعالم يتغير والتكتلات لا مفر منها، وإذا أردنا البقاء خارجا فسنبقى كذلك في كل الأمور.

سيدي وزير المالية،
 إن سياسة الدعم الفلاحي، لا بد لها من استراتيجية دعم حقيقي للفلاح، فإذا كنا اليوم نشتكي من نقص الإنتاج الفلاحي فعلينا بدعم الفلاح دعما كاملا وفعليا وحقيقيا خاصا ويمكننا ربطه ...

الرئيس: شكرا للسيد محمد جميعي، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد صالح بوشارب، فليتكلم وهو آخر متدخل.

السيد محمد صالح بوشارب: باسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد الرئيس،
 السادة الوزراء،
 السيدات والسادة النواب،
 السيدات والسادة الحضور.
 السلام عليكم ورحمة الله.

إن قانون المالية هو أحد أهم آليات تجسيد برنامج الحكومة خاصة ما تعلق بجانبه الاقتصادي والاجتماعي، فهل سيرقى هذا القانون إلى تجسيد الأهداف الطموحة التي جاء بها برنامج الحكومة؟

ففي اعتقادي لا يقوى على ذلك، وهذا لعدة أسباب أذكر منها تعتمد إعداد ميزانية غير متوازنة بسبب العجز الناتج عن

بداية، اسمحو لي السيد وزير المالية، أن أذكركم بالإجراء المطبق على المناطق الحدودية وباعتبار منطقة تبسة كمنطقة حدودية، فإن التجار والمواطنين والفلاحين يلحون على رفع هذا الإجراء الذي أثقل كاهلهم، لأنهم يرون أنه إجراء في الحقيقية لا يخدم التنمية في هذه المنطقة، وتصوروا معي سيدي الوزير، أن الفلاح أو الموال أو التاجر حينما يشترط عليه قسيمة التنقل الجمركي وفي حالة إلقاء القبض عليه، يدخل إلى السجن، فأهل هذه المنطقة وكذا المدن الحدودية كلها يطالبون برفع هذا الإجراء بل يلحون عليه، وإنما في أكثر من مناسبة طالبنا برفع هذا الإجراء.

كما أريد، سيدي وزير المالية المحترم لفت انتباهكم إلى أن اعتماد رقم 19 دولارا كإجراء في إعداد ميزانية سنة 2008، فيه كثير من الحيطة المفرطة لأن الأسباب التي ذكرتها، سبق ذكرها عند اعتماد هذا الرقم في قوانين المالية السابقة، وأظن أن الوضعية قد تغيرت، فالمدونية وحجمها واحتياطي الجزائر من الصرف وأمور كثيرة قد تغيرت، وأصبحت الحيطة لا مجال لها هنا.

سيدي الرئيس المحترم،
 اسمحو لي كذلك أن أنوه بالتنمية المشهودة في بعض المجالات وفي مختلف أنحاء البلاد كالأشغال العمومية والطرق والمياه، وكذا كل الجهود المبذولة في شتى القطاعات وإنما مناسبة للتكلم عن بعض الأمور أو بعض المجالات التي تؤثر على الاقتصاد الوطني وأول هذه النقاط التي تلفت انتباهنا هي قضية الاستثمار سواء كان وطنيا أو أجنبيا، فوضعية الاستثمار في الجزائر رغم سنوات كثيرة وتعاقب الحكومات وإلحاح كل الحكومات وهذا المجلس الموقر على تنميته وتطويره، إلا أنه يبقى لم يبرح مكانه ولا يبشر بالخير، فلا بد سيدي وزير المالية أن نبحث عن الأسباب التي تتركس انطلاق هذا القطاع.

فقد مل المستثمرون في الجزائر من البيروقراطية الإدارية التي لا بد من التصدي لها وكذا المستثمرون الأجانب، والأدلة موجودة سيدي وزير المالية، فالاستثمارات الأجنبية في الدول العربية تفوق تقريبا 68 مليار دولار خلال هذه السنة، ونصيب الجزائر منها ضعيف جدا يقدر بـ 1,4 مليار دولار، ونصيب جمهورية مصر العربية 10,6 مليار دولار أي بعشر مرات، ونصيب تونس 4 مليار دولار تقريبا خلال سنة 2007، ونصيب المغرب 3,5 مليار دولار، فلا بد من البحث عن الأسباب التي جعلت الجزائر لا تستقطب مثل هذه الدول، هل لسنا قادرين؟ لا نحن بإمكاننا ذلك، فلا بد من الالتفات إلى البنوك التي تعد العامل الأساسي لتطوير هذا القطاع، ولا بد من تغيير أساليب تسييرها.

فقد حملوني مسؤولية تبليغ ملف قضيتهم إلى السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني وهو ما سيتم غدا إن شاء الله.

ومن مظاهر عدم الرضا عدم الاقتناع بالزيادات المرتقبة في أجور موظفي قطاع الوظيف العمومي لأنها زيادات ولدت ميتة بسبب الزيادات الفاحشة في المواد ذات الاستهلاك الواسع، الأمر الذي يقلل من أهميتها ومن شأنها ويجعلها غير ذات أثر على تحسين الحياة اليومية للمواطن ومن ثم استمرار عدم الرضا واستمرار الاحتجاجات.

وفي إطار نزع فتيل التوترات الاجتماعية أدعو الحكومة إلى العناية أكثر بفتة المتقاعدين، وفي هذا الإطار أطلب بضرورة احتساب سنتي الخدمة الوطنية ضمن سنوات التقاعد وترك مبرر الرفض القائم على حجة أن هؤلاء لم يدفعوا اشتراكاتهم طوال سنوات الخدمة الوطنية، فهؤلاء دفعوا أكثر من الاشتراكات، فقد دفعوا رواتبهم وكانوا مستعدين للتضحية بأنفسهم خدمة للوطن.

كما أدعو إلى التكفل بالأساتذة المستخلفين والانتقال بهم من التوظيف المؤقت إلى التوظيف الدائم.

وفي الأخير، إن عدم اتخاذ إجراءات عملية تحسن الوضع الاجتماعي للمواطن، سيكون له انعكاس مباشر على المشاركة في الانتخابات المقبلة التي ستكون فيها نسبة المقاطعة مرتفعة، مقارنة بتشريعات سنة 2007، إذا لم يتدارك الوضع الاجتماعي على وجه الخصوص للمواطن الذي يشكو الفقر والجوع. والسلام عليكم.

الرئيس : شكرا للسيد محمد صالح بوشارب، وأشكر الجميع.

نستأنف أشغالنا غدا في الساعة التاسعة والنصف صباحا لمواصلة مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2008.

والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة والنصف ليلا

الاستمرار في الاعتماد على السعر المرجعي لبرميل النفط الواحد المقدر بمبلغ 19 دولارا، بحجة الحذر إزاء التقلبات المفاجئة لسوق النفط، مع أن تغطية هذا العجز في النهاية تتم من صندوق ضبط الإيرادات الممول أصلا من فائض القيمة الناتجة عن الجباية البترولية، وفي الواقع وبعد معالجة العجز، فإن السعر المرجعي الواقعي لميزانية متوازنة يتراوح بين 40 و45 دولارا للبرميل حسب تصريح السيد وزير المالية السابق بهذا المجلس، ومتوسط سعر البرميل هو أعلى من ذلك وهو في حد ذاته بعد تناقضا، فمن جهة نعتد بمبلغ 19 دولارا خشية تقلبات أسعار النفط ثم نعالج العجز من صندوق ضبط الإيرادات الممول أصلا من واردات النفط، ثم من غير المعقول أن توجه نسبة تقدر بحوالي 25٪ من المداخيل البترولية لإعداد الميزانية و75٪ لهذا الصندوق الذي لا يملك المجلس آليات الرقابة عليه ويصرف خارج قانون المالية والميزانية.

فهذه الأموال أي حوالي نسبة 75٪ من المداخيل البترولية تصب في صندوق ليس للمجلس آليات الرقابة عليه، ولا توجد دولة تصرف أموالها خارج الميزانية وخارج قانون المالية.

إن هذا الوضع صار مرفوضا حتى من قبل المواطن البسيط الذي أصبح غير راض عن الوضع العام للبلاد وعن عمل الحكومة بصفة خاصة، ومظاهر ذلك كثيرة أذكر منها احتجاجات المواطنين هنا وهناك على تردي مستوى معيشتهم ومطالبتهم بتوفير أدنى شروط الحياة الكريمة كالماء والكهرباء والسكن والشغل ومن الأمثلة على ذلك ما يحدث منذ ستة أيام متتالية ببلدية شطابي بولاية عنابة، هذه البلدية المصنفة على أنها منطقة سياحية وهي كذلك لكنها تفتقر إلى أبسط المرافق السياحية التي من شأنها إنعاش هذا القطاع بهذه المنطقة المصنفة كأحد أجمل الخلجان في العالم ومن شأن إيجاد مرافق لتنمية السياحة بها، التخفيف من حدة البطالة التي ضربت أطنابها أوساط الشباب، ومن مظاهر عدم الرضا الذي يعبر عنه المواطن كذلك في أشكال متعددة ظاهرة الحرقة وإفرازاتها الجديدة، فالكثير اليوم من عائلات المفقودين الجدد ضحايا الحرقة لا يجدون من يستقبلهم ولا إلى أين يتجهون للإعلان عن مفقودهم، لهذا أقترح فتح مكاتب خاصة لاستقبال عائلات الحرقة خاصة بالولايات المنتشرة بها هذه الظاهرة، وخصوصا ولاية عنابة، وبهذه المناسبة فقد حملتني هذه العائلات أمانة تبليغ ملف قضيتهم خاصة الحرقة المفقودين الذين يقبع ربما أكثرهم في سجون الدول المجاورة لبلادنا.